الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: مالية

الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

مذكرة مكملة لنيل شهـــادة ليسانس LMD

إعداد الطلبة:

- عمر بن عبد الرحمن
- كنزة بوقاقة
- هالة بوقاقة

تحت إشراف الأستاذ:

- بولصباع محمود

السنة الجامعية2011/2010

www.alriyadh.com

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: سكرتارية الجات كبديل مؤقت لقيام المنظمة العالمية للتجارة	01
تمهيد	03
المبحث الأول: الجات (GATT) النشأة و الأهداف و المبادئ و جولات المفاوضات	04
المطلب الأول: نشأة الجات (**GATT**) و التعريف بها	04
المطلب الثاني: مبادئ الجات (**GATT**)	05
المطلب الثالث: أهداف ووظائف الجات(**GATT**)	06
المطلب الرابع: جولات المفاوضات الجات (**GATT**)	07
المبحث الثاني: نشأة المنظمة العالمية للتجارة(OMC) و هياكلها التنظيمية	12
المطلب الأول: نشأة و تعريف المنظمة العالمية للتجارة	12
المطلب الثاني: أهداف ووظائف ومهام المنظمة العالمية للتجارة "**OMC**"	13
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي و اختصاصات الأجهزة و آلية عملها	14
المطلب الرابع: نطاق المنظمة العالمية للتجارة وشروط الانضمام و الإنسحاب منها ومؤتمراتها الوزارية	16
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: التغيرات في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري	28
تمهيد	30
المبحث الأول: تطورات و ملامح الاقتصاد العالمي	31
المطلب الأول: العولمة	31
المطلب الثاني: ثورة المعلومات و الإتصالات التكنولوجية	32
المطلب الثالث: التكتلات الإقتصادية والإقليمية الجديدة	33
المطلب الرابع: الملامح الهيكلية الجديدة في الإقتصاد العالمي	34
المبحث الثاني: التغيرات في الإقتصاد الجزائري	37
المطلب الأول: التغيرات الإقتصادية	37

المطلب الثاني: التغيرات السياسية	43
المطلب الثالث: خصائص الإقتصاد الجزائري	44
خلاصة الفصل	46
الفصل الثالث: التغيرات في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري	47
تمهيد	49
المبحث الأول: مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة	50
المطلب الأول: تطورات مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة	50
المطلب الثاني: تراجع الجزائر عن انضمام متسرع إلى المنظمة العالمية للتجارة	52
المطلب الثالث: انزعاج الجزائر خلال مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة	55
المبحث الثاني: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	58
المطلب الأول: الآثار المتوقعة على الهيكل الاقتصادي	58
المطلب الثاني: الآثار المتوقعة على الهيكل الإجتماعي	61
المطلب الثالث: الآثار المتوقعة على الهيكل السياسي	63
المبحث الثالث: سبل مواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة	65
المطلب الأول: التأهيل على المستوى المحلي	65
المطلب الثاني: التأهيل الإقتصادي على المستوى المغاربي	65
المطلب الثالث: التأهيل على المستوى الدولي	66
خلاصة الفصل	68
نتائج الدراسة	69
التوصيات المقترحة	71
الخاتمة	73
قائمة الجداول	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات	**08**
02	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	**14**

مقدمة

مقدمة:

خرج العالم من الحرب العالمية الثانية منهك القوى حيث خسرت أوربا أغلب مراكزها الصناعية والتجارية، كما خسرت مستعمراتها وكان المستفيد الوحيد هو الولايات المتحدة الأمريكية التي حصدت كل المكاسب وتربعت على عرش قيادة العالم، حيث قامت الولايات المتحدة بتوسيع مشروعاتها لتلبية الطلب العالمي وخاصة في أوربا مما حقق لها فائضا كبيرا في ميزانها التجاري. وفيما بعد عبر شركاتها متعددة الجنسيات سيطرت على كل أنحاء العالم، بينما بقيت الدول النامية والدول المستقلة حديثا من تبعية اقتصادية للدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبظهور القطبية الأحادية وسيطرة الولايات المتحدة على العالم ظهر مفهوم جديد وسمة أصبحت تميز العالم وهي " العولمة " التي تمس مختلف المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية لكن المجال الإقتصادي هو المسيطر وهو الذي ساعد على ظهور عولمة المجالات الأخرى وتجليها، فأصبح يجب أن تصب كل مصالح دول العالم في اتجاه واحد ولا تستطيع أي دولة الخروج عن هذا الإتجاه. ومن أجل تنظيم هذه العلاقات في إطار قانوني منظم تم خلق منظمات تقوم على تسيير مختلف جوانب الإقتصاد العالمي.
ومن أجل السياسات الحمائية التي تطبقها الدول أنشئت الجات أولا في شكل اتفاقية تقوم على التفاوض من أجل تحرير التجارة العالمية ثم جاءت المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت الإطار القانوني الذي يعمل على تحرير التجارة من مختلف القيود والعوائق التي تواجهها.

ونظرا لهذه الأوضاع فإنه لا يمكن لأي دولة أن تبقى خارج هذا الركب و أن تبقى بعيدة عنه خاصة الدول النامية التي لا تستطيع أن تواجه فتح القيود عن تجارتها الداخلية بسهولة، والجزائر في إطار تنمية اقتصادية والنهوض به بعد سنوات عديدة من التخبط كان لزاما عليها هي الأخرى أن تواكب هذه التحولات العالمية، إذ أسرعت بتقديم طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كما قامت بإجراء إصلاحات على مستوى القطاعات الإستراتيجية وتغييرات في التشريع الجزائري ليكون متماشيا مع الوضع الجديد للإقتصاد العالمي.

<u>طرح إشكالية البحث:</u>

وأصبح بذلك الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة حتمية مع هذا فانه ليس من السهل على أي دولة كالجزائر مثلا أن تكون عضوا مندمجا وفعالا في الاقتصاد العالمي للأسباب التالية:

1. ضعف موقع الاقتصاد الوطني في النظام الراهن للتجارة العالمية.
2. التخلف الاقتصادي الذي تعانيه وعدم قدرتها على السير في طريق الدول المتقدمة.

مما سبق ذكره نجد أنفسنا أمام تساؤل جد مهم وهو:

- ✓ ما هي الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ✓ ما هي التأهيلات التي ستقوم بها الجزائر لمواجهة هذه الآثار؟

ونتج عن طرح هذه الإشكالية عدة تساؤلات والمتمثلة في:

- ✓ كيف نشأت المنظمة العالمية للتجارة؟
- ✓ ما هي مكانة المنظمة؟ ولماذا أصبح الإنضمام إليها ضروري لكل الدول؟
- ✓ ما هي خطوات وشروط الانضمام لهذه المنظمة؟
- ✓ هل وضعية الجزائر تسمح لها بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ✓ و ما هي الآثار المحتملة لانضمام الجزائر على مختلف القطاعات؟

و ذلك تحت الفرضيات المهمة التالية :

بناءا على الإشكاليات المطروحة سابقا يمكن وضع الفرضيات التالية:

1. إن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن تتراوح آثارها على الدولة المنظمة إليها بالإيجاب والسلب.
2. الدوافع و الضغوطات الأجنبية هي السبب في التسرع لإتخاد قرار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و ذلك لمسايرة سيرورة الانفتاح على العالم الخارجي والمقصود هنا هو صندوق النقد الدولي.
3. أن الاقتصاد الجزائري غير مهيأ لهذه الخطوة الصعبة.

أهمية هذه الدراسة:

1. يتناول دراسة أحد أبرز المواضيع المعاصرة والجوهرية التي تهم جميع الدول.
2. توضيح وضعية الاقتصاد الوطني وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.
3. تزويد القراء بكافة المعارف والمبادئ العلمية في موضوع الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة المتاحة.

أهداف هذه الدراسة:

1. معرفة الأسباب التي دفعت ببلدان العالم إلى الانضمام لهذه المنظمة.
2. محاولة إبراز الإستراتيجيات المتبعة والخطوات للانضمام والانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة.
3. محاولة إظهار آثار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية خاصة على القطاع الاقتصادي.
4. الوقوف عند التأهيلات التي يجب على الجزائر القيام بها من أجل تفادي هذه الآثار.

أسباب اختيار الموضوع في :

1. أهمية هذا الموضوع وحساسيته، لأنه يشكل قضية وطنية تتعلق بالاقتصاد الوطني وخاصة ما يمكن أن يتعرض له هذا الاقتصاد عند الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وهو ما يستوجب علينا دراسة الآثار المتوقعة.

2. هذا الموضوع يهم الجزائر بالدرجة الأولى لأنها تبحث عن مكانة لها في النظام العالمي الجديد فالأوضاع الاقتصادية الراهنة تفرض على كل دولة ومنها الجزائر أن تواكب هذه التطورات وتستفيد من تجارب الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.
3. اهتمام هذا الموضوع بالاقتصاد والتجارة الخارجية الجزائرية خصوصا كونها مفتاح التنمية الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى.
4. الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع .

الدراسات السابقة في هذا الموضوع :

دراسة براهمية نبيل:مذكرة حول الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، عنابة، 2004م.

أهداف هذه الدراسة: محاولة تقديم دراسة تحليلية جادة تكمل الدراسات السابقة عن المنظمة العالمية للتجارة و تفتح آفاقا لدراسات أخرى جديدة مكملة لها.و لتحليل هذا الموضوع قام بتقسيمه إلى أربعة فصول.

وقد توصل من دراسته إلى عدة نتائج نذكر منها:

1- إن توسع الاكتشافات الجغرافية شكل حافزا قويًا لازدياد أهمية التجارة الخارجية و الذي كان له الدور الكبير في ظهور اتجاهين مختلفين أحدهما اتجاه ليبرالي حر و الأخر اتجاه حمائي بحت في مجال التجارة الخارجية.

2- و لإبراز واقع التجارة الخارجية الجزائرية، تبين لنا أنها مرت بمرحلتين هامتين، الحماية فالحرية التجارية، اللتان توافقتا مع تبني الجزائر لنظام جمركي، كان يدعم تلك السياسات انطلاقا من تكيف طبيعة هذا النظام مع أهداف السياسة التجارية المتبعة منذ الاستقلال إلى اليوم.

3- إعطاء عناية خاصة للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية من جهة، و على تنمية طاقة التصدير من جهة أخرى.

4- وضع أكبر عدد من شروط الانضمام لحماية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في المدى المتوسط، و هذا يتوقف على مستوى قدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين.

أدوات الدراسة:

اعتمدنا أساسا على جمع المعلومات من الكتب والأطروحات والمقالات المتاحة على مستوى المكتبات، كما اعتمدنا على المطبوعات الجامعية.

صعوبات الدراسة:

إن أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال البحث تتمثل في صعوبة الحصول على المراجع التي تناولت الموضوع.

الكلمات المفتاحية:

المنظمة العالمية للتجارة، والجزائر.

وعن المنهج المستخدم :

للإجابة عن إشكالية البحث، و لإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الموضوعة، كان علينا إختيار المنهج الوصفي ، والاستعانة ببعض الشواهد التاريخية عند الضرورة.

و لتحليل هذا الموضوع إرتئينا تقسيمه إلى ثلاثة فصول أساسية وهي :

سندرس في الفصل الأول كيف ظهرت هذه المنظمة فلا يمكن التطرق إليها دون التحدث عن الجات التي هي الصورة الأولى لها، حيث سندرس نشأتها ومبادئها والوظائف التي تقوم التجارة ومختلف الجولات التي مرت بها للوصول إلى اتفاقيات دولية لتخفيض الرسوم الجمركية. ثم الانتقال إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث سندرس مبادئها ومهامها والهيكل التنظيمي لها والمؤتمرات الوزارية التي قامت بها منذ نشأتها.

أما في الفصل الثاني فسندرس مختلف أوجه الاقتصاد العالمي الحالي و أهم مميزاته و التغير الذي حدث فيه، وذلك بالتطرق إلى ظاهرة العولمة والثورة العلمية الكبيرة التي يعرفها العالم، كما سنتطرق إلى التكتلات الاقتصادية التي أصبحت تسيطر على الوضع الاقتصادي العالمي. وصولا إلى الاقتصاد الجزائري وأهم خصائصه ومقوماته.

وفي الفصل الثالث سندرس في الأول المفاوضات الجزائر مع المنظمة ثم الآثار على الجوانب المختلفة والتأهيلات التي طبقتها الجزائر على جميع الأصعدة.

الفصل الأول

سكرتارية الجات كبديل مؤقت لقيام المنظمة العالمية للتجارة

خطة الفصل الأول:

***المبحث الأول:** الجات (GATT) النشأة و الأهداف و المبادئ و جولات المفاوضات

المطلب الأول: نشأة الجات (GATT) و التعريف بها

المطلب الثاني: مبادئ الجات (GATT)

المطلب الثالث: أهداف ووظائف الجات(GATT)

المطلب الرابع: جولات المفاوضات الجات (GATT)

***المبحث الثاني:** نشأة المنظمة العالمية للتجارة(OMC) و هياكلها التنظيمية

المطلب الأول: نشأة و تعريف المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: أهداف ووظائف ومهام المنظمة العالمية للتجارة "OMC"

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي و اختصاصات الأجهزة و آلية عملها

المطلب الرابع: نطاق المنظمة العالمية للتجارة وشروط الانضمام و الإنسحاب منها ومؤتمراتها الوزارية

تمهيد:

إن أي دولة ومهما كانت إمكانياتها ومواردها الذاتية ومهما بلغت من تطور اقتصادي فلا تستطيع العيش بمعزل عن العالم الخارجي، فهي بحاجة إلى سوق لتصريف فائض إنتاجها، كما أنها بحاجة إلى هذه السوق لاستيراد احتياجاتها، ولا يمكن القيام بهذه المهمة إلا من خلال المبادلات التجارية.

ومن هذا المنطق جاءت المحاولات الأولى لوضع الأسس والقواعد التي تسير الاقتصاد العالمي، وكان يومها محاولة وضع دعائم لنظام تجاري عالمي فكانت الجات ثم المنظمة العالمية للتجارة كنتيجة لها.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى أهم الظروف التي واكبت نشأة المنظمة العالمية للتجارة وهياكلها التنظيمية كما سنتعرض نطاقها، كما سنتطرق لشروط الانضمام والانسحاب منها، وفي الأخير مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: الجات (GATT) النشأة و الأهداف و المبادئ و جولات المفاوضات

سيكون هذا المبحث بمثابة نافذة لنا لنطل من خلالها على سكرتارية الجات التي اهتمت بالحياة التجارية العالمية و ظلت تنشط لخمسة عقود من الزمن ، و هي الفترة التي امتازت بسرعة التغير على جميع الأصعدة و بظهور العديد من التكتلات و بؤر التوتر والخلاف .

المطلب الأول: نشأة الجات (GATT) و التعريف بها

1- النشأة: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و إثر الدمار الكبير التي خلفته على دول العالم قاطبة، ظهرت في الأفق نية عدم الخوض في حرب أخرى، ذلك من خلال البدء برسم قسمات نظام اقتصادي عالمي جديد يكون التفاوض و التحاور سمته الأساسية و خلق منظمات عالمية تسير الأمور على المستوى العالمي و تكون ركائز له .

ليكون بذلك ميلاد أول منظمة عالمية و هي صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر1945 طبقا لاتفاقية "بريتون وودز" كمنظمة مسؤولة عن إدارة النظام النقدي الدولي والذي تلته سنة من بعد أي سنة 1946 منظمة عالمية أخرى هي البنك الدولي لنفس الاتفاقية أيضا كمنظمة عالمية مسؤولة عن دفع عجلة التنمية في العالم ، ليبدأ التفكير في إنشاء منظمة التجارة العالمية و سميت عام 1947 بمنظمة التجارة الدولية (ITO) وذلك كان نتاج مؤتمر لندن عام 1946 للتجارة و التوظيف، إلا أنه كان هناك تحفظ من طرف الكونغرس الأمريكي و ذلك لعدة أسباب أهمها: التخوف من أن تنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية و طبعا من غير الممكن قيامها دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية التي كان وزنها الاقتصادي آن ذاك يعادل نصف اقتصاد العالم [1].

و تجدر الإشارة إلى أن الرفض الأمريكي قد جاء بصورة لم تخل بتوجه الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية من القروض التعريفية
و غير التعريفية التي كانت تعوق تدفقها و بالتالي دعت لعقد مؤتمر جنيف عام 1947 ، و الذي شاركت فيه 23 دولة للتفاوض و تخفيض القيود التعريفية و تخفيض القيود الكمية في مجال التجارة الدولية و قد اكتملت المفاوضات بتوقيع الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة في 20 أكتوبر 1947، التي أصبحت سارية المفعول منذ أول يناير سنة 1948.

و أصبحت الجات(GATT) سكرتارية مقرها جنيف و معنى ذلك أن الجات نشأت مع أول يناير 1948 بحوالي 23 دولة عضو. هذا عن ظروف النشأة فماذا عن التعريف بها ؟

---

[1] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 2004م، ص160.

2- التعريف: تعتبر اتفاقية الجات من المنظور اللفظي للمصطلح هي ناتج جمع الأحرف الإنجليزية الأولى للإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة "**Général Agreement on Tariffs and Trade**"[1] .

- **من المنظور الاقتصادي:** هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية، والتي يطلق عليها القيود التعريفية و القيود الكمية، و التي يطلق عليها القيود غير التعريفية.

- **من المنظور القانوني:** فقد رؤى أن الجات هي معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها.

- **من المنظور المؤسسي:** فقد تكونت سكرتارية الجات للإشراف على جولات المفاوضات التي أقرت من الدول المتعاقدة عليها حول التعريفات الجمركية و القواعد المنظمة للتجارة الدولية ، ذلك منذ عام 1947 من خلال الدول الموقعة عليها.

إن اتفاقية الجات كانت تتكون من أربع أجزاء رئيسية هي:

- **الجزء الأول:** يتلخص في الالتزامات الأساسية التي تلتزم بها الأعضاء و كذلك حقوق الدول المنظمة للإتفاقية بما في ذلك من جدول التعريفات الجمركية.
- **الجزء الثاني:** طرق التعامل و القواعد الخاصة بالتجارة الدولية.
- **الجزء الثالث:** القواعد الخاصة بالانضمام و الانسحاب من الإتفاقية.
- **الجزء الرابع:** يتعلق بالدول النامية حيث يرتبط بتشجيع الصادرات لمجموعة الدول النامية.

المطلب الثاني: مبادئ الجات (GATT) [2]

قامت الجات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها و الالتزام بها من قبل الدول الأعضاء و هذه المبادئ يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: و قد ورد هذا المبدأ في المادة الأولى من اتفاقية الجات، وطبقا لهذا المبدأ يجب منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا و إعفاءات يتمتع بها أي طرف و آخر في سوق الدولة دون قيد أو تمييز أو شرط، وكذا التزام كل طرف متعاقد بأن يمنح الأطراف الأخرى في الاتفاقية معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لباقي الأطراف الأعضاء في الاتفاقية و غير الأعضاء.

2- مبدأ التبادلية: و يعني أن كل تخفيف في القيود الجمركية و غير الجمركية لدولة ما لا بد أن يقابله تخفيف مقابل من جانب الدول الأخرى، و ما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول ولا يجوز بعد إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد : الجات و آليات منظمة التجارة العالمية (من أورغواي لسياتل حتى الدوحة).
[2] محمد سعيد النجار : إتفاقية الجات و آثارها على الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 13.

3- مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية: و يعني هذا المبدأ أن يتم حماية الصناعات المحلية من خلال التعريفات الجمركية بهدف الجمع بين تعميق التنافسية و في نفس الوقت حماية تلك الصناعات.

4- مبدأ المعاملة التمييزية التفضيلية المتميزة للدول النامية: و طبقا لهذا المبدأ فقد حصلت الدول النامية على عدد من الامتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار والتزام الدول المتقدمة بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفاضلية متميزة بهدف مساعدتها في القيام ببرامج التنمية.

5- مبدأ الشفافية: و يعني الاعتماد على التعريفة الجمركية فقط كأداة للحماية وليس على العقود الكمية التي تفتقر للشفافية لعدة استثناءات مثل الاستثناء الممنوح للدول التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات.

6- المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: ويقضي هذا المبدأ بضرورة اعتماد أسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي، حيث قضت اتفاقية الجات على ضرورة تبادل الأعضاء المشورة و كذلك و ضعت الاتفاقية هيكلا للمفاوضات على أساس جماعي وليس تنائي فيما يعرف بالمفاوضات متعددة الأطراف.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف الجات(GATT)

1- الأهداف: يمكن تلخيص أهداف الجات على النحو التالي :

- يتركز الهدف الرئيسي للجات منذ البداية في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز و القيود التعريفية أي الجمركية و غير التعريفية و فتح الأسواق وتعميق المنافسة الدولية.

- العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء من خلال الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة الاستخدام الأمثل.

- السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي العالمي، وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدول الأعضاء.

- تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال.

- انتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال مبدأ أن كل شيء قابل للتفاوض في المسائل التجارية.

2- وظائف الجات(GATT) : و قد تحددت وظائف الجات في ثلاث وظائف رئيسية هي على النحو التالي:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ و القواعد و الإجراءات التي تضعها الاتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة.

– تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية و العلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول الأكثر شفافية و من ثم أقل إثارة للمنازعات.

– العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث و النظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

المطلب الرابع: جولات المفاوضات الجات (GATT)

عقدت سكرتارية * الجات منذ بدأ نشأتها سنة 1948 حتى آخر جولاتها سنة 1994 حوالي ثمانية جولات لم تكن كلها على مستوى واحد من الأهمية و كدا من النتائج المحققة للتوسع، لكنها شكلت في معالم التجارة الدولية إحداثيات منحنى خطي تصاعدي لدالة التفاوض الدولي، فكانت تسير بالتدرج من الحسن إلى الجيد و في ما يلي جدول يوضح أهم التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات و كدا خلاصة أهم النتائج المنبثقة عنها:

*سكرتارية: هي معاهدة دولية لم ترتقي إلى أن تكون منظمة عالمية و ذلك من الناحية القانونية و حتى المؤسسية.

الجدول رقم (1): **التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات**

التاريخ	الجولة	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفات
1947م	جنيف	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
1949م	أنسي	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
1951م	توركاي	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
1956م	جنيف	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
1960م -1961م	ديلون	26	4.5	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الإتحاد الأوروبي		
1964م – 1967م	كيندي	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
1973م – 1979م	طوكيو	102	155	تعريفات إجرائية غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34
1986م – 1993م	أوروغواي	125وعدد الدول المتوقعة 117	755	تعريفات إجرائية غير جمركية في:الزراعة، المنسوجات و الملابس و الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية،و قيام المنظمة العالمية للتجارة.	%40	من24 % إلى 36%

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة، من سياتل إلى الدوحة .

أهم نتائج هذه الجولات:

أكثر ما يمكننا استنباطه من الجولات الخمس الأولى للغات أنها كانت ذات ناتج متشابه منصب حول إحداث المزيد من تبادل التنازلات و التخفيضات الجمركية من الدول المشاركة لكن هذا لا يعطينا الحق في إهمال التطور الذي يحدث على مستوى الجات نفسها من جولة إلى أخرى .

لكن التطور الحقيقي لمجال نشاط الجات كان مع الجولة السادسة وهي جولة كيندي في جنيف بسويسرا في الفترة الممتدة ما بين عام (1964- 1976) و اشترك فيه 62 دولة و التي موضوعها الأساسي التعريفات الجمركية المضادة للإغراق و وصل خفض التعريفات إلى 50% كما تميزت هذه الجولة ببروز الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية و خاصة في مجال السلع الزراعية، هذه الخلافات التي لم تحسم و استمرت حتى المرحلة الأخيرة من جولة الأورغوي .

أما بالنسبة للجولتين المتبقيتين فكان الأمر كالتالي :

- **جولة طوكيو(1973-1979) باليابان:** تعتبر هذه الجولة من أكبر جولات الجات، بلغ عدد المشاركين فيها 102دولة ، و لقد تمخضت عنها نتائج غير مسبوقة فقد أسفرت هذه الأخيرة إلى التوقيع على جملة من الاتفاقيات تضمنت تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية و بعض السلع الزراعية في الدول التسع الأكثر تصنيعا في العالم في تلك الفترة و ذلك بنسبة 34% من مستوى التعريفة لعام 1948 التي كانت تساوي 40% و أقرت هذه الجولة ما يعرف ب " قاعدة التمكين " و معناها أن الأطراف المتعاقدة في الجات قد تمكن الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها للمشاركة الواسعة في التجارة العالمية، كما يمكن للدول النامية الحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة و تضمنت الجولة النتائج التالية :

- اتفاق الدعم و الرسوم الجمركية ، اتفاق العوائق أو الحواجز الفنية للتجارة ، إجراءات تراخيص الاستيراد و مراجعة نظم الإغراق* السلعي والترتيبات الخاصة باللحوم و منتجات الألبان، و الطيران المدني تسري ابتداءا من 1981/01/01 .
- تحقيق خفض جمركي متميز (300 دولار) من حجم التجارة الدولية.

- **جولة الأروجواي:** تعتبر أهم و أشهر و آخر جولات سكرتارية الجات، بدأت هذه الجولة عام 1986 بمدينة **Punte Peleste** بالأرجواي واختتمت أشغالها بمدينة مراكش في ديسمبر1993 ، إذ

كانت تطمح إلى إنجاز هدف ثلاثي الأبعاد تضمن:

- إصلاح وتعديل قواعد التجارة الدولية وتوسيعها إلى ميادين أخرى كتجارة الخدمات وحقوق

* الإغراق: هو بيع منتج الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلية و كذلك سعر تصدير المنتج بأقل من تكاليف إنتاجه.

الملكية الفكرية والقضايا المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.

- تسهيل النفاذ إلى الأسواق التجارية عن طريق تقديم تخفيضات وتنازلات جمركية جديدة على مختلف الواردات الزراعية والملابس والمنسوجات.
- توفير مناخ يكفل للتجارة الدولية المزيد من التحرير وتعزيز النظام التجاري الدولي.

عوامل عقد جولة الأورجواي: تضافرت عدة عوامل لعقد هذه الجولة منها :

- ظهور نزاعات بين الدول الصناعية على الأسواق الدولية، وصراعات على حماية أسواقها المحلية من المنافسين.
- التجاوزات والفوضى التي عمت قواعد الجات.
- تدهور نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي ورغبة منها في تحسين وضعها الاقتصادي من خلال حماية مصالح الشركات المتعددة الجنسيات .
- بداية تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة أسعار النفط .
- ظهور تكتلات اقتصادية جديدة مثل دول جنوب شرق آسيا.
- انهيار وتدهور مكانة الكتلة الاشتراكية.

نتائج جولة أورجواي: في1994/04/15م، أقر المؤتمر الوزاري للجات في مراكش على إصدار الوثيقة الختامية، معلنة بذلك على ميلاد مؤسسة دولية جديدة هي **المنظمة العالمية للتجارة** "**OMC**" التي تعتبر النتيجة الرئيسية لهذه الجولة .

بحضور 125 دولة أقرت كلها وبصفة رسمية تطبيق قرارات مراكش ابتداءا من 15أفريل 1995 ، ونورد فيما يلي نتائج جولة أورجواي:

- **اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية:** تحل محل سكرتارية الجات المؤقتة، يتولي هذا الاتفاق الإشراف على جولة الأورجواي، ويتولى تسوية النزاعات التجارية الناشئة، وتسيير النظام التجاري الدولي .
- **النفاذ إلى الأسواق:** بتقديم تخفيضات جمركية جديدة على الواردات.
- **اتفاق الزراعة:** يتضمن تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية مع تخفيضها.
- **اتفاقات الإجراءات الصحية والصحة النباتية:** ويقضي بالاعتراف بحق الدول في اتخاذ إجراءات حقوق الإنسان والحيوان والنبات.
- **اتفاق المنسوجات و الملابس:** يقضي بإلغاء نظام الحصص على مدى عشر سنوات ، ابتداءا من 1995 .
- **اتفاق تجارة الخدمات:** تمحور حول اتفاق عام لتجارة الخدمات (**GATS**) .

- **اتفاق تجارة الخدمات:** يتضمن تحديد أنواع الدعم للسلع الصناعية.
- **اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.**
- **اتفاق مكافحة الإغراق.**
- **اتفاق حول إجراءات تقدير الرسوم الجمركية.**

المبحث الثاني: نشأة المنظمة العالمية للتجارة و هياكلها التنظيمية

انتهت جولة أوروغواي الشهيرة و هي الجولة الثامنة و الأخيرة من جولات الجات الخاصة بتحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية . وقد تم التوقيع عليها في 15 أفريل 1994م بمراكش بالمغرب ، وأنشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية OMC / WTO في أول جانفي 1995م لتحل بذلك محل سكرتارية الجات التي جاءت منذ عام 1947م. و بالتالي تصبح منظمة التجارة العالمية على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في مجال إدارة النظام الاقتصادي الجديد.

المطلب الأول: نشأة و تعريف المنظمة العالمية للتجارة

1- نشأة المنظمة العالمية للتجارة "OMC" .

ترجع فكرة إنشاء المنظمة إلى مؤتمر "هافانا" عام 1947 [1]، غير أنه بسبب تعنت الكونجرس الأمريكي ومحاولاته المتكررة لإجهاض هذه الفكرة، فقد تم إلغاوها لتعوض بسكرتارية الجات.

ومرت 46 سنة لتتأتى لها الظروف المناسبة والمناخ الدولي الملائم لإنشاء هذه المنظمة، والتي كانت من أهم إنجازات جولة مفاوضات الأورجواي في اجتماع مراكش من عام 1994، وقد وقع عليها مفاوضون وممثلون عن الدول، وفي عام 1995، بلغ عدد الدول الموافقة على إنشاء المنظمة 128 دولة، لتقوم بذلك المنظمة العالمية للتجارة محل سكريتارية الجأت، لتبدأ عملها في أول يناير 1995.

ويعتبر نشاط المنظمة مكملا لنشاط صندوق النقد الدولي "FMI" و كذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم بهدف تحقيق إدارة أكثر كفاءة للنظام العالمي الجديد.

2- التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة "OMC" :

هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويمه في مجال تحرير التجارة الدولية و زيادة التبادل الدولي و النشاط الاقتصادي العالمي، وهي تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم ، ذلك بهدف الوصول إلى إدارة كفء للنظام الاقتصادي العالمي.

---

[1] فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000م، ص80.

و يقع مقر المنظمة في جنيف حيث يشرف على العمل حوالي 550 موظفا و ذلك بغض النظر عن جنسياتهم الأصلية .

المطلب الثاني: أهداف ووظائف ومهام المنظمة العالمية للتجارة "OMC"

1- الأهداف: [1] إن الهدف الرئيسي للمنظمة والذي يدور في فلكه عدة أهداف أخرى يتمثل في تحرير التجارة الدولية أي تطبيق نظام حرية التجارة العالمية.

و في هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة العالمية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- تعظيم الدخل القومي العالمي، ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات الدخل القومي.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد.
- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية .
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لعجلة في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
- محاولة اشتراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

2- المهام و الوظائف: جاءت الوظائف والمهام الموكلة للمنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقيات أورجواي وهي على النحو التالي:

- تسيير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الإتفاقية الخاصة بجولة أورجواي والموقعة في مراكش والعمل على تحقيق أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لإدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.
- تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم وتسرية المنازعات.
- وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التنافس والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي ، على أسس أكثر كفاءة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص183.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي و اختصاصات الأجهزة و آلية عملها

1- الهيكل التنظيمي و اختصاصات الأجهزة :[1]

إن الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة يعكس بشكل كبير الأهداف و الوظائف و المهام التي أنشأت من أجلها و يتناسب معها و الرسم التخطيطي التالي يوضح و يوجز ذلك:

جدول رقم (2): **الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة**

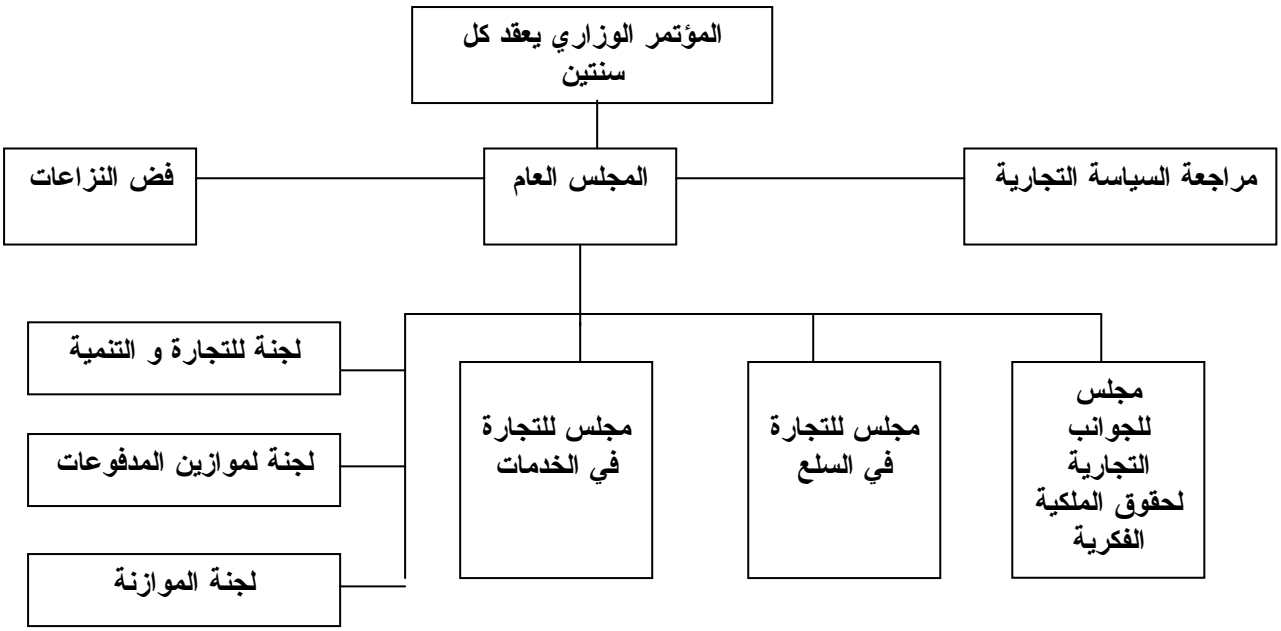

1.1- المؤتمر الوزاري: يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير، ويجتمع مرة كل سنة على الأقل وهو السلطة العليا للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة و اتخاذ القرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف.

2.1 - المجلس العام: يتكون من ممثلين عن جميع الأعضاء ويجتمع تسعة مرات في السنة على الأقل، كما يجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ومن مهامه مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء كذلك الإطلاع على مهام المؤتمر الوزاري ليقوم بتسوية النزاعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الناتجة عنه.

3.1- المجالس المتخصصة: ينشأ مجلس لشؤون التجارة في السلع وآخر في الخدمات ومجلس

[1] فضل علي مثنى، مرجع سبق ذكره، ص84.

لشؤون حماية الملكية الفردية، وتكون هذه الأخيرة مفتوحة لمن يرغب من الدول الأعضاء، وتنعقد اجتماعاتها كلما دعت الضرورة إلى ذلك وهي تعمل تحت إشراف المجلس العام.

4.1 – اللجان الفرعية: ينشأ المؤتمر الوزاري لجنة للتجارة والتنمية وأخرى لقيود ميزان المدفوعات ولجنة كذلك للميزانية والمالية الإدارة، كما ينشأ لجان أخرى كلما دعت الحاجة لذلك، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقات متعددة الأطراف وبما يعهد إليها المجلس العام من مهمات إضافية، وتكون العضوية في هذه اللجان مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء.

5.1 – السكرتارية: يتضمن هيكل المنظمة " سكريتارية " يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطته وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل منصبه، وهو بدوره يعين موظفي السكرتارية ويحدد لهم واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المركز الوزاري، ويمتاز طاقم السكرتارية هذا بالاستقلالية التامة عن أي دولة.

2 – آلية عمل أجهزة المنظمة: [1]

يتم الفصل في اتخاذ القرارات في المنظمة ومجالسها بتوافق الآراء، وهذا يعني بأن القرار قد يتخذ بدون أي اعتراض أو تدخل رسمي من الأعضاء الحاضرين في الجلسة التي يناقش فيها اتخاذها الأخير، وفي حالة عدم التوصل إلى قرار بتوافق الآراء في المسألة المعروضة يتم اللجوء إلى التصويت و لكل عضو في اجتماعات المؤتمر الوزاري و المجالس و اللجان صوت واحد فقط، و تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات النسبية ما لم ينفي ذلك خلاف في نصوص الاتفاقات الأخرى وفي حالة انعقاد المجلس العام بصفته مجلس فض المنازعات يشترط حصول أي اقتراح على أغلبية ثلاث أرباع عدد أصوات الحاضرين على الأقل، وكذلك في حالة اتخاذ القرارات من قبل المؤتمر الوزاري حول تفسير أي نص من نصوص الاتفاقات وفي الحالات الاستثنائية التي يقرر فيها المؤتمر الوزاري أو المجلس العام إعفاء أي عضو من التزام مقرر في الاتفاقات، أما إقرار التعديلات على المواد الأولى والثانية والرابعة والتاسعة فيحتاج إلى موافقة جميع الأعضاء.

---

[1] فضل علي مثنى، مرجع سبق ذكره، ص83.

المطلب الرابع: نطاق المنظمة العالمية للتجارة وشروط الانضمام و الإنسحاب منها ومؤتمراتها الوزارية

1. نطاق المنظمة العالمية للتجارة [1]

من الملاحظ أن المنظمة العالمية للتجارة أحدثت الكثير من التغيير على المستوى العالمي لا سيما الاقتصادي منه، فهي حققت نوعا من العدالة بين الدول الأعضاء فيها من حيث الحقوق وكذا الواجبات، مع وجود بعض الاختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية وهذا الاختلاف يعود إلى الطبيعة والمستوى الاقتصادي لها، وهذا يكون على مستوى الالتزامات فحسب.

تشير نصوص اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة "**OMC**" على أنها:" مؤسسة يتم من خلالها إجراء المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء فيها "، يتعلق بالاتفاقات والوثائق القانونية التي تخضع لها وهي كذلك تنشط في العديد من مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات والملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، كما أنها تغطي الوثائق الخاصة بالإجراءات وطبيعة عمل المنظمة والإطار التنظيمي لنشاط التجارة الدولية.

فمنظمة التجارة العالمية إذن هي منظمة عالمية تحتكم على سلطة تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ الإجراءات وصياغة الأحكام فيما يخص الأمور التبادلية على مستوى التجارة الدولية، وخاصة تلك التي تكون أرض خصبة لتعقد الخلافات التجارية بين الدول، فالمنظمة إذن شغلها الشاغل هو إدارة النظام التجاري العالمي.

2. شروط الإنضمام والانسحاب منها: بغية كسب العضوية في المنظمة أو الانسحاب منها تمت شروط يجب توافرها، وإجراءات يتم اعتمادها لأجل بلوغ ذلك، وهو ما سنوجزه فيما يلي: [2]

1.2. الانضمام: إن أغلبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة هم في الواقع أعضاء في الجات وقعوا على الوثيقة النهائية بجولة الأورجواي وأنهوا مفاوضاتهم المتعلقة بأسواق السلع والخدمات من خلال مؤتمر مراكش.

تنص المادة (12) من اتفاقية المنظمة على أن أية دولة أو إقليم جمركي منفصل متمتعة بالاستقلال التام في تسيير علاقاتها التجارية الخارجية والإجراءات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية التجارية متعددة الأطراف، يحق لها الانضمام على أساس الشروط التي يتم الاتفاق عليها مع المنظمة، ويتولى المؤتمر الوزاري النظر في طلبات الإنضمام، وعليه فإن خلال الخطوة الأولى من عملية الإنضمام تقوم الدولة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص193.

[2] يحيوش حسين: محاضرات في الإقتصاد الدولي، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص 96، ص 97.

الراغبة في الإنضمام بإرسال طلب العضوية إلى المدير العام في المنظمة تبدي فيه نيتها في الانضمام، يفحص الطلب من طرف المجلس العام وينظر ويقر فيه إذا كان من الواجب إعداد مجموعة عمل لمناقشة هذا الطلب.

تقوم بعد ذلك أمانة المنظمة بإعلام البلد الراغب في الانضمام بالإجراءات التي سيتبعها عند قبول طلبه والتي تتمثل في تقديم مذكرة مساعدة تتضمن نظام التجارة الخارجية، هذه الأخيرة يشترط أن تكون منفصلة تحتوى على إحصائيات دقيقة " السياسات الاقتصادية، التجارة الخارجية للسلع والخدمات، السياسات الخاصة لتجارة السلع، النظام التجاري للملكية الفكرية والنظام التجاري للخدمات ". يمكن كذلك لأعضاء المنظمة تقديم طلبات كتابية إلى الحكومة صاحبة الطلب للحصول على توضيحات إضافية، ويشترط تقديم رد كتابي، وتقوم الدول الراغبة في الانضمام بحضور اجتماعات تعقدها مجموعات العمل المختصة، وأخيرا يقوم فريق العمل هذا بتقديم تقرير مصحوب بمشروع القرار واتفاق الانضمام إلى المجلس العام، وهنا يجتمع مندوبوا حكومات الأعضاء في المنظمة لتتم المصادقة على التقرير المصحوب بمشروع قرار الانضمام بإعلان تلك الدولة عضوا في المنظمة، وتتم الموافقة بتصويت أغلبية الثلثين.

2.2- الانسحاب: رتبت ضوابط الانسحاب المادة (15) من الاتفاقية إذ يحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة وكافة الإجراءات التابعة لها و يصبح هذا الانسحاب جاريا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ إيداع الطرف الراغب في الانسحاب خطاب محرر بهذا المضمون لدى المدير العام للمنظمة، ويعني بذلك تلقائيا سقوط حق و امتيازات الطرف المنسحب وكذلك المعاملة التفضيلية التي يحصل عليها بموجب التزامات الدول الأخرى الأعضاء، كما يصبح ذلك العضو في حالة حل من كافة التزاماته سواء التي تفرضها أحكام الاتفاقيات أو التي يلتزم بها من خلال جداول تنازلاته في السلع و الخدمات.

و لقد حددت الاتفاقية المهلة اللازمة لسريان مفعول الانسحاب لإتاحة الفرصة أمام الأعضاء الآخرين للتشاور مع العضو المنسحب حول مصالحهم بهدف حمايتها و التي قد تتأثر بموجب انسحابه.

3. المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)

تعقد المؤتمرات الوزارية [1] للمنظمة العالمية للتجارة **(OMC)** مرة كل سنتين على الأقل وتعتبر هذه المؤتمرات على سلطة في أجهزة المنظمة و تقوم باتخاذ القرارات الضرورية و الهامة و سنقوم باستعراض المؤتمرات التي عقدتها**(OMC)**:

[1] عادل المهدي ، مرجع سبق ذكره، ص321.

1- المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة بسنغافورة 1996: [1]

هو أول مؤتمر وزاري للمنظمة ينعقد بعد إنشائها وعقد خلال الفترة من 9 إلى 13 ديسمبر 1996 وحضره ممثلو 120 دولة إضافة إلى دول أخرى في طريقها إلى الانضمام.

1.1- هدف مؤتمر سنغافورة: إن الهدف الرئيسي من عقد هذا المؤتمر هو إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في المنظمة للالتزامات المقدمة منها، في إطار المنظمة و كذلك تقييم السياسات التجارية.

2.1- الموضوعات و القضايا التي طرحت في مؤتمر سنغافورة: هناك جملة من القضايا و المواضيع التي طرحت على هذا المؤتمر، و التي سنلخصها في نقاط أساسية هي:

التجارة والبيئة: و هي قضية مطروحة في الأساس من طرف الدول المتقدمة، والهدف الأساسي من جراء هذا الطرح هو تنظيم العلاقة بين التجارة و البيئة، وذلك من أجل وضع معايير واشتراطات بيئية معينة يجب الالتزام بها، ولكن الدول النامية رفضت مناقشة هذه القضية بسبب تخوفها من أن تكون هذه محاولة لإعادة إحياء إجراءات الحماية الأحادية الجانب، و التي تقلص من تدفق صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

العلاقة بين التجارة وسياسات المنافسة: هذا الموضوع تبناه الإتحاد الأوروبي وتؤيده بعض الدول النامية و تعارضه وبقوة غالبية الدول النامية، و كدا عدم تحمس الو.م.أ، و لقد تضمن إعلان سنغافورة الخاص بالمؤتمر إنشاء مجموعة عمل لدراسة موضوع الدراسة و سياسات المنافسة.

إجراء تسهيل التجارة: قدم كذلك هذا الموضوع من طرف الإتحاد الأوربي وكان الهدف منه هو تخفيض و تبسيط كافة الإجراءات المتعلقة و المرتبطة بالتجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة، و هذا ما عارضته الدول النامية و لذلك فقد تم الاتفاق على إنشاء مجموعة عمل في إطار المنظمة تقوم بتحليل و دراسة هذا الموضوع ومدى تأثيره على الدول النامية.

العلاقة بين التجارة والاستثمار: جاءت فكرة طرح هذا الموضوع من طرف الدول المتقدمة و في مقدمتها الإتحاد الأوربي، و الهدف منه هو التوصل إلى إطار دولي متعدد الأطراف حول القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر و قد جاوبها هذا الموضوع بالرفض من طرف الدول النامية.

التجارة و معايير العمل: هذا الاقتراح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك من أجل منع عمالة الأطفال، و التي تعطي ميزة تنافسية للدول النامية وضد حقوق العمالة، و لقد رفضت الدول النامية محاولة الدول المتقدمة لطرح هذا الموضوع.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص326، ص328 بتصرف.

الشفافية في المشتريات الحكومية: و لقد تبنت هذا الموضوع الدول المتقدمة، وكان بهدف إمكانية التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف يتعلق بتحديد الشفافية في المشتريات الحكومية، و الذي رفض من طرف الدول النامية كذلك.

3.1- إعلان مؤتمر سنغافورة:

- ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.
- استمرار قيام لجنة النجارة و البيئة في البحث عن المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة و التنمية الإقتصادية و حماية البيئة.
- رفض استخدام معايير العمل كأداة حمائية، و تفويض منظمة العمل الدولية في بحث هذا الموضوع.
- إعطاء الأولوية للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية و الالتزامات التي قدمتها الدول المختلفة للمنظمة في هذا الإطار.
- إنشاء مجموعات عمل لدراسة عدد من الموضوعات التي اقترحت من جانب الدول المتقدمة.

2- المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف 1998 :

تم عقد هذا المؤتمر خلال الفترة ما بين 18 و 20 ماي 1988.

1.2- هدف مؤتمر جنيف: كان له عدة أهداف أهمها:

- مراجعة ما مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها التي قدمته في جولة أورغواي 1994 و كل تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف.
- محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة و هذا ما جعل هناك مواضيع جديدة تطرح على المنظمة.

2.2- الموضوعات و القضايا التي طرحت في مؤتمر جنيف:

- **التجارة الإلكترونية:** حيث تم الإتفاق على وضع برنامج عمل حول التجارة الإلكترونية يأخذ بعين الإعتبار الاحتياجات الاقتصادية للدول النامية، وكدا تم الإتفاق على

فرض رسوم جمركية على الرسائل الإلكترونية ثم نهاية دراسة برنامج العمل الخاص بهذا الموضوع، و قد أبدت الدول النامية بعض التحفظ حول هذا الموضوع الذي لقي التشجيع من طرف الدول المتقدمة.

- **خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية:** الهدف هو المزيد من الخفض على الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، و قد أبدت العديد الدول النامية موافقتها أمام القلة التي عارضت ذلك.

- **التناسق و التنسيق بين منظمة التجارة العالمية و المنظمات الدولية الأخرى:** و الإطار العام لهذا الموقف يتمثل في:

– أهمية تحقيق التناسق و التنسيق بين المنظمة و المنظمات الأخرى و على وجه الخصوص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

– زيادة التفعيل و التنسيق فيما يخص التعاون القائم بين (OMC) و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

- **الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية:** وهو أهم موضوع نوقش في هذا المؤتمر، و كان الهدف من هذا الطرح هو تشجيع توافر الشفافية في أعمال المنظمة.
- **اتفاقية التجارة الإقليمية:** و تمثل الموقف التفاوضي للمؤتمر في ضرورة تناسق الاتفاقيات الإقليمية للتجارة مع قواعد المنظمة، و كدا إعطاء الدول النامية الفرصة لإبرام اتفاقيات إقليمية و قيام تكتلات اقتصادية.
- **التجارة و التمويل:** و قامت بطرحه الدول النامية و الهدف كان إنشاء مجموعة عمل في إطار المنظمة لدراسة العلاقة بين النظام التجاري العاكس متعدد الأطراف ونظام التمويل و النقد المعمول بهما.
- **التجارة و المديونية:** و كان مقترح من طرف الدول النامية، و يرمي إلى إنشاء مجموعة عمل في إطار منظمة التجارة العالمية لدراسة العلاقة بين التجارة و المديونية الخارجية للدول النامية، و لقد عارضته معظم الدول النامية.
- **نقل التكنولوجيا:** و كذلك طرح من طرف الدول النامية و يتضمن إنشاء مجموعة عمل في إطار المنظمة، خاصة بنقل التكنولوجيا لدراسة اثر تطبيق الاتفاقات الحالية في إطارها على عملية نقل التكنولوجية الحديثة إلى دولة نامية، و بطبيعة الحال عارضته الدول المتقدمة.

3.2- إعلان مؤتمر جنيف 1998 :

- التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الاورجواي مع إجراء تقييم.
- رفض طرح موضوع معايير العمل حتى على مجموعة العمل، حيث رفضت الدول النامية طرح هذا الموضوع نهائيا.
- تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج الإعداد للإجتماع الوزاري.

3- المؤتمر الوزاري الثالث "مؤتمر سياتل 1999م" : [1]

1.3- هدف مؤتمر سياتل: عقد هذا المؤتمر على أمل تحقيق عدة أهداف أهمها:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص394، ص399 بتصرف.

- إحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي.
- البحث عن التعامل مع مشكلات تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواي1994م، والتي تواجه الدول النامية المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، شاملة المستويات للتعريفة الجمركية في الدول المتقدمة.
- التوصل إلى اتفاق يصدر عن المؤتمر يتضمن بدء وانطلاق دولة جديدة بداية عام 2000م.

2.3- الموضوعات والقضايا التي طرحت في مؤتمر سياتل:

- **قطاع الزراعة واستكمال تحريره:** كان من أهم الموضوعات المطروحة في هذا المؤتمر، بسبب عدم تحرير تجارة السلع الزراعية تحريرا كاملا وكان الخلاف بين الدول المنتجة الرئيسية للسلع الزراعية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى بزعامة الإتحاد الأوروبي وقفت ضد تحقيق هذا الهدف.
- **قطاع الخدمات ومراحل تحريره:** وكان الخلاف بين الدول المتقدمة التي تسعى لتحقيق المزيد من الحرية في تجارة الخدمات وكان موقف الدول النامية رافضا لهذا المسعى.
- **قضايا المنتوجات و الملابس الجاهزة:** لم تشهد تجارة المنتوجات والملابس الجاهزة تطورا في تحررها، وكان النزاع قائما بين الدول المتقدمة التي تضع العراقيل أمام صادرات الدول النامية.
- **قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة:** رفضت الدول النامية هذه القضية أساسا والتي طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت لها أسباب كثيرة لطرح مثل هذه القضية، لكنها كلها تنصب في إطار سياسي بحت.
- **التجارة الإلكترونية:** أعلنت المنظمة خلال هذا المؤتمر عن تجارة الالكترونيات والتزام الدول الأعضاء بالاستمرار في عدم فرض رسوم جمركية على هذه التجارة، وتم تشكيل مجموعة عمل تتمثل مهامها في دراسة شاملة حول الموضوعات المتعلقة بهذه التجارة.
- **المسائل الخاصة بمشاكل تنفيذ نتائج جولة أورجواي:** طرحت هذه القضية من طرف الدول النامية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت إدخال أي تعديلات جديدة بالنسبة لاتفاقيات مكافحة الإغراق

- الدعم- المنسوجات.

- **الوصول إلى السوق:** وقد شملت المناقشات الموضوعات التالية:
  - نطاق وشمول المفاوضات، وهل تشمل كافة السلع الصناعية دون استثناء.
  - هدف المفاوضات وحجم الخفض في الرسوم الجمركية.
  - الإجراءات غير الجمركية والقواعد المنشأة للنظم والتراخيص وإجراءات الوقاية.
- **قضايا دعاوى الإغراق:** وكان اقتراح الدول النامية بوضع الدعوى الراهنة في منظمة التجارة العالمية واتجاه الدول الكبرى بشكل واسع واللجوء إليها لمواجهة الآخرين.

المواضيع الجديدة والتعامل معها: وشملت:

- التجارة والاستثمار.
- التجارة وسياسة المنافسة.
- الشفافية في المشتريات الحكومية.

3.3- أسباب فشل مؤتمر سياتل: لم يشكل فشل مؤتمر سياتل مفاجئة لدى العالم لأنه كان منتظر وطبيعي وذلك لعدة أسباب أبرزها:

- الخلاقات و الصراعات بين أعضاء المنظمة والتي كانت في أوجها وخاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- رفض كل طرف تقديم التنازلات قبل الحصول على مكاسب.
- التناقض الواضح بين ضرورة وجود نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وبين قدرة نظام المنظمة على إدارة هذا النظام العالمي.
- صعوبة التوفيق بين مصالح المشاركين وخاصة في المسائل المتعلقة بالزراعة والعلاقة بين التجارة والعمل وقواعد مكافحة الإغراق.
- الأزمة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا سنة1997م، وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي.
- دخول الدول النامية هذا المؤتمر، وهي تحمل مشاعر الإحباط نظرا لعدم جدية الدول المتقدمة في تنفيذ ما اتفق عليه في جولة الأورغواي.
- احتجاج الدول النامية بعد استفادتها من نتائج العولمة وإفرازاتها وإحساسها بالتهميش.
- تباطؤ معدلات النمو العالمي فيما يخص الناتج العالمي والتجارة الدولية.

4. المؤتمر الوزاري الرابع" مؤتمر الدوحة 2001م " : [1]

عقد مؤتمر الدوحة في ظروف مغايرة لما سبقته حيث جاء بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية أي في 14 نوفمبر 2001م في الدوحة بقطر، بالإضافة إلى الفشل الذي منيت به

المنظمة في سياتل، لذلك فقد كان التحضير له يتم على قدم وساق ورسمت له أهداف عدة ومهمة على كل الأصعدة.

---

[1] عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص390، ص392 بتصرف.

1.4. أهداف مؤتمر الدوحة:

- توفير كل الظروف الملائمة التي من شأنها إنجاح هذا المؤتمر وعدم تكرار الفشل الذي لحق بمؤتمر سياتل.
- المحافظة على المنظمة العالمية للتجارة وتحسين آلياتها وكذا تحرير التجارة العالمية.
- فتح الطريق أمام جولات جديدة للمفاوضات من اجل تكريس معالم نظام عالمي جديد يكون أكثر عدالة.

2.4. أهم القضايا والموضوعات التي طرحت في مؤتمر الدوحة:

- **تجارة السلع الزراعية:** تمسك الاتحاد الأوروبي بموقفه الرافض لهذا الطرح وكذلك تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد للفكرة ولم يتم الفصل في هذه القضية خلال هذا المؤتمر.
- **قضية البيئة:** تم التوصل إلى حل وسط بين الدول المتقدمة الطارحة لهذه الفكرة والدول المتخلفة الرافضة لها، وهذا الحل يتمثل في إقرار حق الدول في اتخاذ ما تراه من إجراءات لحماية البيئة والصحة.
- **تجارة المنسوجات:** طرحت هذه الفكرة من طرف الهند التي أشارت إلى عدم التزام الدول المتقدمة باتفاقيات دولة الأورغواي فيما يخص تحرير هذه التجارة والتخلي على نظام الحصص في مدة أقصاها أول يناير2005م.
- **الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية:** تم الفصل نسبيا في هذه القضية والتي كانت مطروحة بالأساس من الدول النامية وذلك بفك القيود الصناعية على الدواء محليا، وتقديم كل الترخيصات الإجبارية لإنتاج الأدوية.
- **علاقة التجارة الدولية بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية:** تم الاتفاق باستمرار على التفاوض حولها وكذا تجزئة الموضوعات محل التفاوض بهدف حصر الخلافات لكل موضوع في نطاقه حتى لا تمتد الخلافات إلى موضوعات أخرى تم الاتفاق في شأنها.

3.4. الإعلان الختامي لمؤتمر الدوحة:

- ضرورة البدء في برنامج عمل متوازن يضم نقاط تفاوض موسعة فيما يسمى ببرنامج العمل الموسع.
- الاتفاق على المسائل المتعلقة بالتنفيذ فيما يخص موضوعات برامج العمل الموسع، وكذا المخاوف التي أثارتها الدول النامية في هذا الخصوص وضرورة التوصل إلى حلول ملائمة.
- الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي وكذا مفاوضات التجارة والخدمات وكذا

المسائل المتعلقة بحركة وانتقال الأشخاص الطبيعيين.

- الموافقة على إجراء مفاوضات تقليل أو إلغاء الرسوم على منتجات التصدير ذات الأهمية للدول النامية.

- تمت الموافقة على بدء التفاوض على موضوع التداخل بين التجارة وسياسة المنافسة بعد المؤتمر الوزاري الخامس.

- تمت الموافقة على بدء المفاوضات بخصوص العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية المحددة التي جرى السعي عليها في الاتفاقية العالمية للبيئة.

- تمت الموافقة على برنامج عمل تحت رعاية المجلس العام لبحث المسائل المتعلقة بتجارة الاقتصاديات الصغيرة.

- تمت الموافقة على بحث العلاقة بين التجارة والديون والتمويل.

- تمت الموافقة على بحث العلاقة بين التجارة والتكنولوجية.

5. المؤتمر الوزاري الخامس " مؤتمر كانكن 2003 " :

عقد هذا المؤتمر الوزاري في مدينة كانكن بالمكسيك خلال الفترة ما بين 10 و 14 سبتمبر 2003م. وقد عقد المؤتمر بهدف الاستمرار في التفاوض بشأن بعض الموضوعات التي طرحت في مؤتمر الدوحة واستكمال العمل في الالتزام بتنفيذها و بهدف مراجعة مدى التقدم في تنفيذ الموضوعات وبرامج العمل المتفق عليها في المؤتمر الوزاري السابق.

1.5. الموضوعات التي تم طرحها و مناقشتها في جدول أعمال المؤتمر: [1]

- القضايا المتعلقة بالصحة العامة.
- القضايا المتعلقة بالزراعة.
- المفاوضات بشأن المنتجات غير الزراعية.
- المفاوضات المتعلقة بالخدمات.
- القضايا المتعلقة بقواعد المنظمة.
- التفاوض بشأن القضايا ذات الصلة بالبيئة.
- التفاوض حول تسوية النزاع.

[1] نفس المرجع السابق، ص339، ص351 بتصرف.

- ❖ التفاوض بشأن المعاملات الخاصة و التفضيلية.
- ❖ إجراء الاستثمارات المتصلة بالتجارة.
- ❖ القضايا المتعلقة بالمنافسة و التجارة، تسهيلات التجارة.
- ❖ القضايا المتعلقة بالشفافية في المشاورات الحكومية.
- ❖ القضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية مع الدول الصغيرة.
- ❖ القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.
- ❖ مسائل الانضمام إلى المنظمة.
- ❖ القضايا المتعلقة بالتعاون الفني.
- ❖ القضايا ذات صلة بالتجارة ونقل التكنولوجيا.

2.5. أسباب فشل مؤتمر كانكن: وقد فشل بسبب ملفين أساسيين :

- الزراعة.
- الأسئلة الأربعة المحددة في سنغافورة:
  - الاستثمار.
  - السوق الحكومي.
  - سياسات المنافسة.
  - تسهيلات المبادلات.

الثلاثة الأولى تم التخلي عن التفاوض حولها أما الرابعة فقد دخلت جدول أعمال مؤتمر هونغ كونغ، كما تركت صعوبات أخرى تتمثل في:

- المفاوضات حول الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات.
- عدم اتفاق حول منافذ إلى سوق المنتوجات غبر الزراعية.
- دمج الصين في التجارة العالمية الذي سيحدث صدمة قوية.

6. المؤتمر الوزاري السادس " مؤتمر هونغ كونغ 2005م " :

عقد المؤتمر السادس للمنظمة في هونغ كونغ في الفترة من 13 إلى 18 ديسمبر 2005م. وقد حضر فيه 149 دولة ، مع بقاء الزراعة كمصدر رئيسي لعدم الاتفاق وقد بذلت عدة جهود لتجنب فشل هذا المؤتمر من خلال التحضيرات التي سبقته و تجنب الأضواء و الضغط الشعبي.

وأهم الملفات التي طرحت كانت : [1]

- **الزراعة:** حيث كان من المنتظر أن ينتج اتفاق حول الزراعة رغم وجود تقارب حول الملفات الرئيسية و هي:

- مجال الإعانات الزراعية.
- إعادة التصدير.
- النفاذ إلى الأسواق.

كما تميز الصراع بين الإتحاد الأوربي الذي يملك إنتاج زراعي متميز (22% من الإنتاج الداخلي الخام للإتحاد الأوربي) و الدول التي تتميز بقوة التصدير (البرازيل، الأرجنتين، أستراليا) حول فتح الأسواق .

- **النفاذ إلى الأسواق:** حيث تم التفاوض حول تخفيض الحقوق الجمركية، إذ أن الأمر اشتد لأن الدول المتقدمة تطبق حقوقا جمركية منخفضة كثيرا إذا ما قورنت بما تطبقه الدول النامية لأن الدول المتقدمة تحتاج إلى أقل حماية للصناعة عن تلك في الدول النامية.

- **الخدمات:** حيث بدأت المفاوضات منذ سنة 2000م من أجل تمهيد الطريق أمام الخدمات، و قد كان الخلاف حول الإعانات المالية و الاجتماعية. وقد تم تبني تسوية في نهاية سنة 2001م بالدوحة، و في مؤتمر هونغ كونغ لم يفعل المفاوضون شيئا إلا تجنب آخر لحظة فشل المؤتمر و ذلك بالتخلي عن الإعانة المالية لتصدير المنتوجات الزراعية التي كانت العقبة الرئيسية للوصول إلى اتفاق. و تم الاتفاق على:

- فتح الدول الغنية لأسواقها أمام البلدان الأقل نمو ابتداء من سنة 2008م.
- التخلي عن الإعانات لتصدير القطن ابتداء من سنة 2006م.

لكنه ترك الموضوع الأهم و هو تخفيض الحقوق الجمركية.

---

[1] موقع الإنترنت:www.France-attac.org ، 23-02-2011م، 18:00.

خلاصة الفصل:

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، مهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بأكبر من السلاسة والحرية والنتيجة المستخلصة من ذلك هي الضمان والثقة.

ويتحقق بذلك عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومتطور بصورة أكبر حيث يتم بصورة نموذجية باتخاذ القرارات فيها.

كما يعتبر المجال الذي تعمل فيه المنظمة عنصر قوة في أداء مهامها فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية والعالمية تمكنها دون شك من إدارة النظام التجاري.

الفصل الثاني

التغيرات في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري

خطة الفصل الثاني:

***المبحث الأول:** تطورات و ملامح الاقتصاد العالمي

المطلب الأول: العولمة

المطلب الثاني: ثورة المعلومات و الإتصالات التكنولوجية

المطلب الثالث: التكتلات الإقتصادية والإقليمية الجديدة

المطلب الرابع: الملامح الهيكلية الجديدة في الإقتصاد العالمي

***المبحث الثاني:** التغيرات في الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: التغيرات الإقتصادية

المطلب الثاني: التغيرات السياسية

المطلب الثالث: خصائص الإقتصاد الجزائري

تمهيد:

شهد العالم بعد الانتصار الذي حققته الرأسمالية وذلك بسقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة جملة من التطورات والتغيرات وبروز مفاهيم جديدة، وذلك على جميع الأصعدة وفي مختلف المجالات وخصوصا تلك على صعيد الاقتصاد العالمي، والذي اكتسب ملامح وخصائص اقتصادية جديدة ومتميزة تجلت في وضوح في العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبار أنها هي التي تحدد طبيعة الاقتصاد العالمي.

ولعل أهم تلك التطورات والتغيرات والمفاهيم الجديدة على الإطلاق هو ظهور مفهوم العولمة، والذي قد تكرس من خلال كيانات اقتصادية عالمية تعتبر بدورها إحدى ملامح هذا الاقتصاد العالمي الجديد وهي الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية والمنظمة العالمية للتجارة، وما زاد في تعميق هذا المفهوم هو ثورة المعلومات والتكنولوجيا والمواصلات التي ما انفكت تتطور بسرعة هائلة.

ضف إلى ذلك المتغيرات السابقة، ظهور كم هائل من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة والتي من المنتظر أن تفرز شكلا جديدا لهيكل التجارة الدولية في العقود القادمة.

ومما لا ريب فيه أن أي دولة مهما كان موقعها الجغرافي أو الاقتصادي، ومهما اتفقت أو تعارضت مع دول العالم الأخرى فهي ليست بمنأى عن التأثر بهذه التغيرات وكذا خلق التأثير فيها.

والجزائر كسائر دول العالم لم تتخلف عن ركب الملتحقين والمنظمين إلى هذا الاقتصاد العالمي، وتجلى ذلك في محاولتها في الاندماج، ومن تم التكيف فيه وتحقيق أهدافها، وإن المتتبع للتغيرات الحاصلة على المستويين السياسي والاقتصادي في الجزائر من السهل عليه اكتشاف هذا الأمر انطلاقا من تلك التغيرات التي مست القطاعات الاستراتيجية فيها كقطاع الفلاحة والصناعة والخدمات، وكذا محاولتها الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية وكذا التوجه الجديد في الميدان السياسي الذي عزز وثمن هذه التغيرات بانتهاجه المسلك الديمقراطي والتغير في هياكله مؤسساته بالتوازن مع الميدان الاقتصادي في مسعاه.

وكل ما سبق الإشارة إليه سابقا من تغيرات سواء على المستوى العالمي أو في الجزائر سنتناوله في هذا الفصل بالترتيب التالي:

المبحث الأول: تطورات و ملامح الاقتصاد العالمي

المطلب الأول: العولمة [1]

إن التحدث عن العولمة هو إشارة إلى هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي على المستوى العالمي، وذلك بانهيار المعسكر الاشتراكي، وإن مفهوم العولمة لا يقتصر على هيمنة دولة ما أو نمط إنتاج على نمط منافس بل تتعدى ذلك إلى التعريف بنظام دولي متبادل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والفكري وغيرها من مجالات الحياة.

ولقد أعطيت تعاريف عديدة للعولمة، كل من وجهة نظره و زاوية تخصصه واهتماماته، وموقفه الإيديولوجي وانتمائه السياسي، لكنها لا تخرج عن كونها هي حقيقة تاريخية وهي تعبير عن ظواهر اقتصادية راهنة، فهي مرحلة جديدة في الرأسمالية وتطور سيطرتها وهيمنتها.

وما يهمنا في هذه الظاهرة كمظهر عالمي وكصيغة دولية هي تلك الإفرازات الإيجابية والسلبية لها، والتي إما أن تكون مسهلا أو عائقا في وجه دول العالم وخصوصا تلك التي تعاني ضمورا وسط هذا المجتمع الدولي والتي لا منفذ لها سوى محاولة التكيف معه.

وفيما يلي سوف نوجز أهم السلبيات والإيجابيات المتجلية في الظرف الراهن:

أولا- الإيجابيات:

- تسهل تنقل التكنولوجيا بين الدول والمجتمعات والأفراد.
- تسرع عملية تطوير الهيئة الصناعية والإنتاجية للبلدان الفقيرة.
- تساهم في إعادة توزيع قدرات إنتاج الثروات على المستوى العالمي.
- تمكن من جعل العالم مجموعة واحدة متحدة ولا تعطي اعتبار للحدود.
- تخلق مرونة تشغيل اليد العاملة وتسهل من عملية تنقلها عبر الحدود.

ثانيا- السلبيات:

- تؤدي إلى تقوية المناطق الأكثر قوة وتفقير المناطق الأكثر فقرا.
- تفقد الدولة وضعيتها كمؤسسة سياسية.
- تفرض ثقافة دولية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وبالتالي تدخل الثقافة الوطنية في صراع البقاء للأقوى.
- إن عولمة الاقتصاد تؤدي إلى حرب بين الأقطاب الثلاثة الكبرى.
- تزيد من خطر البطالة الناتجة عن تكريس مفهوم المنافسة من أجل تخفيض التكلفة.

---

[1] عباس صلاح، العولمة وآثارها في العالم الثلث، الدار العربية، القاهرة، ص18، ص20.

المطلب الثاني: ثورة المعلومات و الإتصالات التكنولوجية [1]

من مميزات الإقتصاد العالمي ظهور ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة التي تمثل ثورة علمية في المعلومات و الإتثالات و التكنولوجيا كثيرة المعرفة.

و التنبؤات الحالية تشير إلى أن العالم سيشهد في تطوره الراهن تعمقا مكثفا لهذه الثورة، وتخليق الموارد أو استنباط موارد جديدة كالإلكترونيات الدقيقة و الإدارة الداخلية و العلمية و الإنسان الآلي وتحرير الإنتاج الصناعي من الإعتماد المستر على الموارد الأولية.

كما تلعب هذه الثورة دورا محوريا في تشكيل الأساس المادي للإقتصاد العالمي في المرحلة الحالية، ولقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج أهمها :

- بروز ثورة في الإنتاج كانت بالإيجاب في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي واحتلال المعرفة و المعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج.
- نتيجة لهذه الثورة أصبح الصراع في الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الإستقرار، حيث عجزت الأسواق المحلية في استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة مما أدى هذا الإتجاه إلى تكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة و التحالفات الإستراتيجية.
- النمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال و التدفقات المالية عبر الدول، حيث ارتبط الإتصاد العالمي بشبكة جديدة من العلاقات التجارية و المالية، وأصبح في غير مقدور أحد أن يعزل نفسه عن نطاق أي دولة من دول العالم.
- أصبحت الصدمات الإقتصادية الخارجية تؤثر في باقي أطراف العالم إذا حدثت في إحدى أطرافه الأخرى، وهذا نتيجة للنمو المتزايد في الثورة التكنولوجية.
- من الآثار الناجمة كذلك عن هذه الثورة تحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد و متنافسة الأطراف، وتوجه العالم نحو العالمية أي العولمة.

---

[1] عادل المهدي مرجع سبق ذكره، ص30، ص33.

المطلب الثالث: التكتلات الإقتصادية والإقليمية الجديدة

ازداد الإتجاه نحو التكتل وتشكيل الترتيبات الإقليمية، بحيث أصبحت من أهم خصائص الإقتصاد العالمي المعاصر، وأكبر دليل على هذا التزايد أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي تشير إلى أنه توجد في عام 1995م، على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الإقتصادي – ومن تم التكتل الإقتصادي– في مختلف صورها و مراحلها تشكل 75% من دول العالم، و حوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على 85% من التجارة العالمية [1].

أولا– الإتحاد الأوروبي: و هو تكتل عملاق و الذي يكاد يكون اكتمل مع بداية سنة 1993م، و يضم 15 دولة مع انضمام 10 دول مؤخرا في سنة 2004م، وقد سجل هذا الإتحاد نجاحات عدة من بينها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة و التي تم من خلالها تحرير انتقال الدول الأعضاء فيها، و هذا في إطار قانوني اعتمده الإتحاد في هذا الشأن ضف لإلى ذلك إصداره لعملته الموحدة " أورو".

و لقد انتهج الإتحاد الأوروبي عدة سياسات و على مستويات مختلفة سواء في علاقاته الداخلية أو الخارجية، فيما يخص الداخلية فكانت كلها تسعى إلى امتصاص مشاكله الداخلية و المشتركة، و كذا الخاصة على مستوى كل دولة، و تشير العديد من المقومات الموحدة و الأهداف المشتركة و التي تسعى كلها إلى كسب المزيد من القوة و عوامل النجاح للوقوف أمام التكتلات الخارجية و مراكز القوة العالمية، أما على مستوى السياسات الخارجية فهي امتداد لتلك الداخلية و التي تسعى من ورائها إلى السيطرة و بلوغ الإنفرادية في السيطرة على العالم ودحر القوى التنافسية له.

و يعد الإتحاد الأوروبي من أخطر التكتلات العالمية الأخرى، وخصوصا على الدول النامية وعلى وجه التحديد الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط و العربية متها، فهو يرمي إلى السيطرة عليها و جعلها سوق واسعة لتصريف منتجاته وكذا مورد يموله بالمواد الأولية ومصادر الطاقة و أرض خصبة لتوزيع استثماراته الخارجية وغيرها من الخيرات الإقتصادية في عملية التبادل غير المتكافئة وغير عادلة تجسد فكرة الإستعمار و التبعية بأساليب جديدة تجسد أساس في عقود الشراكة الثنائية التي انفك يبرمها مع هذه الدول تحت شعار دفع وتيرة التنمية في هذه الدول ونقل التكنولوجيا إليها ومحاولة تطويرها بمساعدتها على اللحاق بركب التقدم و الازدهار.

---

[1] أسامة مجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، طبعة 2000، ص25، ص35.

ثانيا– منطقة التجارة الحرة الأمريكية " نافتا":

وتضم كل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، بدأت نشاطها في سنة 1989م، والتي تناولت فيه تحرير تجارة السلع وإزالة القيود أمام الخدمات المالية وسياسات الإستثمار في السلع والخدمات فهي تتبع أساليب عديدة اتحرير التجارة في إطار التكتل، ويعتبر التكتل أكبر تكتل تجاري ثلاثي الأطراف في العالم، حيث يضم 380 ميلون نسمة وإجمالي الناتج المحلي لدولها سجل حوالي 6.2 ترليون دولار أمريكي، وناتجها المحلي 4 ترليون دولار، حيث أنها تحقق مكاسب جمة لأعضائها كما أنها تثير مخاوف شركائها غير الأعضاء حول آثارها المحتملة على صعيد تحويل التجارة و الإستثمار بعيدا عنهم بالإتجاه الداخل [1].

و يتمتع أعضاء إتفاقية "**نافتا**" بالحرية في اتفاقيات مع شركاء أجانب خاصة مع الدول النامية وهذا ما يجعل الحكم على هذه الإتفاقية صعب، وذلك من حيث آثارها على الدول الأعضاء، والدول الأخرى من غير الإعضاء وخصوصا الدول النامية منها، وكذلك من حيث آثارها على تحرير وتنمية التجارة الدولية، كما أن هذه الإتفاقية تتوافق في مجملها مع أحكام منظمة التجارة العالمية التي تنظم التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

ثالثا– نمور آسيا:

يطلق هذا الإسم عل دول شرق وجنوب آسيا وهي: كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونسيا، هونغ كونغ، تايوان، تايلندا، وتعتبر تجربة رائدة وطفرة اقتصادية وتكنولوجية هائلة، أصبحت بموجبها من أشهر الإقتصاديات ديناميكية وأصبح لها وزن على المستوى الدولي، ورغم الأزمة الدولية التي تعرضت لها هذه الدول في أواخر 1997م، إلا أن أغلب التقديرات تشير إلى أن الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت نتيجة سوء النظم المالية المطبقة فيها، تمثل عملية تصحيح للمسار ونقطة انطلاقة جديد لاقتصادياتها نحو آفاق وتطلعات النمو الإقتصادي لتشكل بذلك أحد مراكز القوة الإقتصادية في العالم.

المطلب الرابع: الملامح الهيكلية الجديدة في الإقتصاد العالمي

لقد أحدثت التغيرات والتطورات السابقة الذكر، منحنيات وتحولات جذرية متلاحقة في العديد من المجالات التي مست بعمق هيكل الإقتصاد العالمي، وفيما يلي سنحاول تناول أهمها:

---

[1] رسالة الأطلس، العدد 49، من 04 أوت إلى 10 أوت 1997م، ص13.

1- تقسيم الدول وتصنيفها من حيث معدل النمو ومستوى التطور

حيث أصبح تقسيم الدول في الإقتصاد العالمي لا يخضع للتقسيم القديم، دول متقدمة وأخرى نامية أو غنية أو فقيرة، بل أصبحت هيكلة جديدة للإقتصاد العالمي تستوعب التقيسمات و التكزينات التالية :

- **مجموعة الدول الأعلى تطورا:** وتضم كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا (اليابان)، وتعتبر من البلدان الأعلى دخلا.
- **البلاد النامية و الساعية على طريق النمو:** وتشمل البلاد حديثة التصنيع في شرق آسيا والصين وبعض دول أمريكا اللاتينية، وتعتبر من البلدان متوسطة الدخل.
- **البلاد المتخلفة إقتصاديا:** وهي البلاد الأقل نموا وتقع ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط ، والشريحة العليا في فئة الدخل المنخفض.
- **البلاد المتأخرة إقتصاديا:** وتنقسم إلى قسمين:

- **أقل البلاد نموا:** وتقع في الفئة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل.
- **البلاد الأقل نموا:** وتشمل الأجزاء الأشد فقرا في العالم، كالهند وأرثيريا، إثيوبا والصومال ... الخ، وتقع في الشريحة الدنيا في الفئة منخفضة الدخل.

2- التقسيم الدولي الجديد للعمل

يتمثل التقسيم الجديد للعمل الدولي، والذي يحكم المعاملات الإقتصادية في الإقتصاد العالمي في ثلاث عناصر أساسية:

- سوق عالمي وحيد تقوده مبادئ التجارة الرأسمالية.
- دول متعددة القدرات و النظم تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.
- تقسيم ثلاثي للقوى التي تتعامل في السوق، المركز، شبه الضواحي، الضواحي.

وأكثر ما يهم في هذا التقسيم هو تحديد المناطق الاقتصادية والوظائف والأدوار المستندة لكل منطقة منها:

1.2 - مناطق المركز: وتشمل الدول السبع التي تملك قمة التكنولوجيا، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، ألمانيا، إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، وبعض الدول المرتبطة كدول الاتحاد الأوروبي، وتحتكر هذه الدول التكنولوجيا المتقدمة وتسيطر على المعلومات ووسائل النقل والاتصال، وتعتبر مناطق ومراكز رئيسية للمشروعات متعددة الجنسيات.

2.2- مناطق شبه الضواحي: هي مناطق ترتب وسطا في تعاملاتها مع دول المركز ودول

الضواحي، نجد من بينها جنوب أفريقيا وجنوب أووبا، تمتع هذه المناطق بقدرات تكنولوجية تقليديـــة، وبضاعات حديثة ترتبط بالمجموعة الأولى، وتعتبر مواطن لفروع متعددة للمشروعات متعددة الجنسيات.

3.2- مناطق الضواحي: تتميز ببعدها عن المركز وارتباطها ارتباطا وثيقـــا بـــه لكونهـــا كانـــت مستعمرات سابقة له، تتميز بأنها مجتمعات تقليدية ومتخلفة فنيا، منخفضة الأجـــور والمهـــارات، لا تمتـــع بالاستقلال التكنولوجي، تعتمد هذه المناطق على تصدير موارد استراتيجية في اقتصادها.

المبحث الثاني: التغيرات في الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: التغيرات الإقتصادية

1. التغيرات في القطاع الفلاحي

في إطار تخلي الجزائر عن الاقتصاد الموجع، فإن القطاع الفلاحي على غرار كل القطاعات الاستراتيجية شهد جملة من التغيرات في قوانينه وأحكامه أهمها: قانون (19/87) الذي يتناول فيها كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، والقانون رقم (25/90) بتاريخ 18 نوفمبر1990م المتعلق بالتوجه العقاري، وهو قانون أكثر شمولا، حيث يعتبر ديوان تشريعي لكل الوعاء العقاري الوطني الفلاحي وغير الفلاحي منه المبني وغير المبني، وتضمن أيضا أحكاما متعلقة بتسوية النزاعات حول الأراضي المؤمنة في إطار الثورة الزراعية عام 1971م، بحكم الأمر (13/71) المؤرخ في 8 نوفمبر1971م، والذي ألغى بمقتضى هذا القانون المبدأ العام في هذا القانون بخصوص أراضي الدولة الفلاحية التي حازتها بموجب قانون الثورة الزراعية، وإعادتها إلى أصحابها الأصليين وتفكيك المزارع الاشتراكية [1].

والجدير بالملاحظة عن تطبيق هذا القانون هو من جهة تسهيل بعض الانحرافات في توزيع بعض الأراضي التي ذهبت إلى المستفيدين غير الفلاحين كثيرا منهم تقاعدوا عن العمل، ومن الأراضي ما استغل لأغراض غير زراعية أصلا، هذا تناقض بارز مع الهدف من الإصلاحات في القطاع الفلاحي الذي هو ترقية طرق إنتاجية عبر ثلاث عمليات رئيسية هي التزاوج بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والملكية العامة للقرض في تحفيز عنصر الربح في العمل كما يتناقض هذا أيضا مع هدف تشجيع الاستثمار في النشاط الزراعي، لأنه بات من الضروري السعي وراء تحقيق هذا الهدف عاجلا.

ويغطي الإنتاج الفلاحي المحلي الحاجات الوطنية للإستهلاك ك كالأتي:

- الإنتاج النباتي.
- الإنتاج الحيواني.
- إنتاج الخضر والفواكه.
- إنتاج والحليب.

ومعنى ذلك أن متوسط التبعية للخارج في مختلف هذه المنتجات الزراعية هي أكثر من 60%.

ومما يزيد في تعميق الأزمة في هذا القطاع هو غياب أو قلة السياسات الديناميكية باتجاه مجمل الفلاحين، كذلك غياب أي تمويل طويل المدى مما أدى إلى تراجع في استعمال الآلات الفلاحية واللجوء

---

[1] محمد قاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية و الأزمة الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993م، ص162.

المكثف للأسمدة الكيميائية في العشرية الأخيرة، مما أدى إلى كساد في المردودية ولا سيما في الحبوب دون المستوى المطلوب، وإلى استغلال مفرط لمناطق ذات إمكانيات فلاحية ضعيفة في مستثمرات من الحجم الصغير[1].

أما مدا خيل الفلاحين فقد امتازت عموما بالضعف بالنسبة لجل المستثمرات، ورغم وجود محاولات الإصلاح وبعث الحيوية في هذا القطاع خصوصا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية بداية من سبتمبر 2000م، والذي حقق بعض النتائج الإيجابية خصوصا تلك المتعلقة ببرامج الاصلاح للغابات والمساحة الفلاحية النافعة وتطوير طاقة النمو في المساحات المزروعة والمزارع الرعوية.

بالرغم من كل هذا، فإن هذا القطاع مازال يعاني التخلف وضعف الاستغلال والإنتاج مما تنتج عنه تبعية رهيبة إلى الخارج حيث تعتبر تبعية الجزائر في المواد الغذائية إلى الاستيراد من الخارج أعلى النسب في العالم.

2. التغيرات في القطاع الصناعي

مواصلة للتغيرات الاقتصادية الدالة على انتهاج سبيل اقتصاد السوق في المجال الصناعية فقد بدأ العمل عن طريق خوصصة المؤسسات الاقتصادية التي لا تظهر فيها سيادة الدولة، وكان ذلك بالتدرج وعن طريق إصدار مراسيم وقوانين خاصة بهذا الأمر والتهيئة له، فالبداية كانت سنة 1980م – 1984م، في إطار الإصلاحات الاقتصادية، حيث تناول هذا المخطط الخماسي مبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، حيث بموجب هذا المبدأ تم تقسيم الشركات الوطنية على عدة مستويات وكان الهدف منها فصل ثلاث عمليات اقتصادية عن بعضها البعض وهي: الاستثمار، الإنتاج والتسويق، وفي سنة 1988م، صدر قانون رقم (01/88) الذي حدد الشخصية المعنوية لهذه المؤسسات، حيث أصبحت المؤسسات العمومية [2] الاقتصادية شركات مساهمة أو شركات محدودة برأس مال عمومي.

ورغم الجدل الذي قام بين الإتحاد العام للعمال الجزائريين والدولة، غير أن الخوصصة أخذت طريقها، ففي سنة 1996م، تم عرض 130 مؤسسة للخوصصة وأهم الوحدات المعنية بالخوصصة هي تلك التابعة لخمس مؤسسات وطنية وهي:

- المؤسسة الوطنية للعصير والمصبرات " ENAJUC ".
- المؤسسة الوطنية للقطن والنسيج "ECOTEX".

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999- 2009، الجزائر، فيفري 2004، ص19.

[2] عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة- الإقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر 2004م، ص 134.

- الديوان الجهوي للحوم بالشرق "ORVE".
- الديوان الوطني للإنتاج المائي"ONOPA".
- مؤسسة صيدا ل "DAIDAL".

وعلى الرغم من هذه الإحصائيات إلا أن الجزائي عدلت عن اختياراتها في شأن التصنيع في إطـــار اقتصاد مغلق لصالح اقتصاد مفتوح، ولقد بدأت بالاستحواذ من جديد على الســـوق الداخليـــة مـــن خـــلال المؤسسات الموجودة ضمن هذا السوق، إلا أن هذا الإتجاه الجديد يتطلب منها مجهودات كبيرة واهتمام فائق على الأقل في الفترة الحالية، إذ عليها العناية بالخمس أسواق التالية لأن كل من هذه الأخيرة تشكل مركـــز نمو هائل للتشغيل والمداخيل، وهي على التوالي:

- سوق بناء التجهيزات الكبرى.
- سوق الصناعات الغذائية.
- سوق النقل البحري.
- سوق المواصلات السلكية واللاسلكية.
- سوق تمويل المؤسسات الكبرى.

3. التغيرات في القطاع الخدماتي

يشمل قطاع الخدمات نشاطات عدة أهمها خدمات البنوك وشركات التأمين والمكاتب الهندســـية، الصحة، التعليم والسياحة...الخ.

إن هذا القطاع يلعب دورا جد هام، حيث أنه يشكل ما بين 60% إلى 70% من ناتج الاقتصاديات المتقدمة وأكثر من 50% من الاقتصاديات النامية [1].

وما يمكن قوله عن هذا القطاع أنه يشهد تطور كبير انطلاقا من البنوك العاجزة عن تلبية وتقـــديم الخدمات إلا في نطاق ضيق نفس الشيء بالنسبة لشركات التأمين، أما قطاع السياحة فمازال يعـــانى رداءة خدماته وقلة إيراداته، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من قدرات ومؤهلات ومناطق سياحية، ضف إلى هذا تردي وعجز الخدمات العمومية من صحة وتعليم على مواكبة التغيرات الحاصلة وقـــدم هياكلهـــا وانعـــدام تغطيتها في المناطق الريفية ... الخ.

[1] صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2002، ص60،ص61.

رغم تأخر الجزائر في استغلال وتنمية هذا القطاع، إلا أنه شهد تحسن شمل كل مستوياته تقريبا بدءا من سنة 1999 كما يلي:

- تزامنا مع تحسن الخدمات في كل من قطاع التأمين وقطاع البنوك وتزايد ضمانات الخدمات المقدمة من طرف هذين القطاعين، تزايدت موارد البنوك منذ بداية سنة 1999م ، بمقدار17% في السنة، وتم تزايد أيضا في الوعي وثقافة التأمين لدى الأفراد [1].
- تم بناء وتهيئة المرافق الضرورية في قطاع الخدمات العمومية وتعميمها في الأوساط الريفية حيث تم بناء 706 مرفق صحي و 795 مؤسسة تعليمية في نهاية سنة 2003م.
- تم تحديث وبناء الهياكل القاعدية الإستراتيجية لمضاعفة إيرادات القطاع السياحي كطريق شرق غرب، وشمال جنوب، وتجديد أصول المطارات ومضاعفة حجم الفنادق ... الخ.

بالنظر إلى تزايد حجم السكان وتزايد احتياجاتهم ونفقاتهم يعتبر كل هذا التحسن رقمي وشكلي فقط ، حيث يتجلى في حقيقة الأمر أن قطاع الخدمات الجزائري مازال بعيد عن التحسن الجوهري بالرغم من استغلال إمكاناته المتاحة ومضاعفة الجهد.

4. الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية

1.4- الاستثمار الأجنبي في الجزائر

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ومحاولة منها تحقيق تنمية دفع وتيرة التطوير، فتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية ويتضح هذا جليا من خلال جملة من القوانين التي أصدرتها من أجل تشجيع الاستثمار وجلب رأس المال الأجنبي، ومن بين هذه القوانين نذكر ما يلي:

- قانون 1988/07/12م، الذي جاء في عز الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد من جراء انخفاض سعر البترول، مما جعل هذا القانون يأخذ الطابع اللبرالي وهو الشكل التالي[2]:
  - الموافقة أو الرخصة للقيام بأي مشروع قد ألغي.

ديوان مراقبة الاستثمار ألغي كذلك.

- كل مستثمر يريد القيام بمشروع معين له الحرية الخاصة في مجال معين بشروط تتعلق بالتجارة الخارجية.

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص106.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 1988/07/12.

- ثم جاء المشروع التشريعي سنة 1993م المتعلق بترقية الاستثمار حيث يحد لنا المجال الذي يطبق فيه المشروع وطنيا كان أم أجنبيا يدور حول الأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة لقانون النقد والقروض لسنة 1999م ، المتعلق بالاستثمار الأجنبي والذي يسمح لأي مستثمر أجنبي أو غير مقيم في الجزائر أن يقوم بأي مشروع داخل التراب الوطني في أي قطاع ولكن لا يخضع للدولة.

إن هذه القوانين والتشريعات لخير دليل وتعبير عن رغبة الجزائر في تغيير نظامها الاقتصادي من خلال فتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب وذلك من أجل دفع عجلة التنمية، وهذا ما حدث حيث بدأ توافد الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، غير أنه ما عانته الجزائر في العشرية السوداء من إرهاب واضطرابات أمنية جعل المستثمرين الأجانب يغادرونها ليتراجع معهم مؤشر الاستثمار، ثم ليعود في السنوات الأخيرة نظرا لاستقرار الأوضاع في الجزائر، وخصوصا الأمنية منها.

يعرف هذا المؤشر تحسن والدليل على ذلك ما نلمسه في معرض الجزائر الذي يقام كل سنة، ففي سنة 1995م لم يشارك في هذا المعرض سوى 10 مؤسسات أجنبية، بينما في عام 2000م فقد شاركت 74 مؤسسة أجنبية ، فمنهم من جاء ليبيع، ومنهم من جاء بحثا عن متعاون يشترك معه في الإنتاج.

وهناك حسب إحصائيات السجل التجاري الوطني من سنة2000م إلى 2005م حوالي 2200 مقاول أجنبي يشتغلون في الجزائر نجد من بينهم أكثر من 800 شركة حاضرة في 09 ولايات تشيع في كل جهة من التراب الوطني بنمو قدره 15% سنويا[1] .

ولكن رغم هذا فهناك قضية اقتصادية لا بد من النظر فيها، هل منح كل هذه التراخيص لدخول الاستثمار الأجنبي واستقباله بالفعل خلال هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري في صالحها أم لا؟! وهل ستكون له تلك التأثيرات الإيجابية المنتظرة وفي نفس السياق المسطرة له؟

وهذا ما نظن أنها ستجيب عليه هذه التجربة في السنوات القليلة القادمة.

2.4- التجارة الخارجية

إن التطور التكنولوجي الذي شهدته الدول المتقدمة والذي جعلها تسيطر على تجارة المنتجات المصنعة وأدوات التجهيز مما أعطاها فرصة الهيمنة على التجارة الخارجية، هذه الهيمنة التي كانت نذير شؤم على الدول النامية خصوصا في ظل ما تعانيه من مشاكل والتي جعلتها لا تحقق أي مكسب يذكر من هذه التجارة.

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص70.

والجزائر كغيرها من الدول النامية وبسبب أزمة المديونية التي تتخبط فيها وكذا أزمة 1986م، التي أحدثها انخفاض سعر البترول الذي أدى على انخفاض العائدات المتأتية من هذا المنتوج، وهذا سبب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي الذي لم يتوانى بدوه عن وضع شروطه والتي من بينها تحرير التجارة الخارجية ، والتي كان لها أثر سلبي على مسار التنمية في البلد حيث أن المؤسسة الاقتصادية تمر بمرحلة إصلاحات هيكلية وتحاول إعادة تنظيم آلياتها الإنتاجية من أجل تحقيق التوازنات المالية وهذا ما يتعارض وبدء تحرير التجارة الخارجية، إذ من الواجب تقييد الواردات لاسيما تلك السلع المنافسة للسلع المحلية ، حيث أن تدفق السلع والخدمات في السوق المحلية في هذه المرحلة يؤدي إلى تهديد السلع المحلية، كما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن ، ومما ينتج عنه دحر محاولات النمو وإخماد المؤسسات الاقتصادية في محاولاتها الإصلاحية في المهد.

والدليل على ذلك أن شروط صندوق النقد الدولي في تحيري التجارة الخارجية والعمل على تنشيطها وتوفير المناخ الملائم لها من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وكذا الإدارية الذي تم تطبيقه سنة 1994م ، حيث تم تحرير جميع عمليات الاستيراد مما زاد في أزمة التنمية، وكذا تفاقم المديونية الخارجية وضعف معدل النمو الاقتصادي.

ومنه فإن تحرير التجارة الخارجية على المدى القصير كانت له تكلفة باهظة الثمن، وسلبيات عدة تتجلى من خلال ضعف القوة الشرائية وتسريح العمال وتصفية بعض المؤسسات العمومية وتخفيض قيمة الدينار...الخ ، من السلبيات التي تؤثر على مستوى الطلب الكلي، أما عن المدى المتوسط فإن مجال التغيرات سيكون له تأثرات متباينة في الفرص المتاحة في تحقيق تقدم اقتصادي اجتماعي من خلال تطبيق وتنفيذ إستراتيجية التنمية المستقلة.

ولكن ما يجب الاعتراف به حاليا هو أن في ظل الخصائص التي تميز الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية، لا يتوقع أن تجني الجزائر أية مكاسب معتبرة ، غير بعض الهوامش الضعيفة والمتأتية من صادراتها الحالية من المواد الخام.

المطلب الثاني: التغيرات السياسية

يمكن التكلم عن اقتصاد السوق في ظل اتجاه سياسي واحد أو ثابت كما يمكن إحداث تغيرات اقتصادية دونما تلك السياسية منها.

واستكمال لصرح التغير على درب الاقتصاد الحر، فقد تبنت الجزائر فكرة الديمقراطية عن طريق الدستور الذي أصدرته والذي قد أتاح الفرصة لتعددية السياسة وفتح المجال الديمقراطي غير أنه وبسبب العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر والإفرازات السلبية الكثيرة والمتمخضة عنها، فقد تقرر توقيف المسار الانتخابي، وبفضل مراجعة الدستور سنة 1996م ، والذي سمح بإنشاء مجلس الأمة تكون قد كرست توازن مؤسساتي سياسي جديد.

وضمن هذا الإطار الديمقراطي فقد شرعت الجزائر في العديد من الإصلاحات الكفيلة لتحديث مؤسساتها، وخاصة تلك التي تمس حاجيات اقتصاد السوق الحديثة ، فلقد واصلت الجزائر في مضاعفة عمليات الشراكة والخوصصة واستقبال الاستثمارات الخارجية، كما شرعة أيضا في فتح القطاع المصرفي وبشكل واسع أمام المنافسة ، حيث أعطت للبنوك الخاصة فرصة العمل ، كما عقدت عدة اتفاقات شراكة أهمها تلك في أفريل 2002م مع الاتحاد الأوروبي .

إن معظم السياسات الاقتصادية في الفترة الحالية تتجه نحو تنويع النشاطات الاقتصادية وذلك بهدف تنويع مصادر الثروة الوطنية ، ولا يبقى قطاع المحروقات هو المصدر الوحيد للثروة الوطنية، حيث ينتج أكثر من 3/1 من الثروة الوطنية ووفر 2/1 موارد ميزانية الدولة، ويربح 97% من مداخيل صادرات البلاد [1].

والتحدي الجوهري أمام السياسات الاقتصادية التي توضع في الفترة الحالية هي تحقيق تنوع فعلي في مصادر الثروة وفي اقتصادها حتى تتفادى ولو جزئيا تقلبات السوق الدولية للنفط، والطوارئ المناخية على الإنتاج الزراعي وعدم اكتفاء فحسب بالانفتاح على الدول المتطورة، بل يجب أن تنتج أكثر وأفضل ويجب أن يكون الإنتاج متنوعا وأن تكون الشراكة مع هذه البلدان تهدف قبل كل شيء إلى التحفيز على الاستثمار المباشر، وأن تتوفر هذه الشراكة على قدرات كبيرة.

وفي ظل هذه التحديات والرهانات التي تتزامن وسرعة التغير ضمن هذه السياسات الاقتصادية، يواجهنا سؤال كبير، هل سنتحصل وبنفس السرعة على النتائج أو حتى بشائر بالنجاح على المدى القريب أو حتى المتوسط منه؟

---

(1) www.google.ea مقال خاص حول الثروة الجزائرية، 2011/02/07.

فهناك من ينظر إليها بعين التناول وهناك من ينتظر نتائج سلبية وجد وخيمة العواقب، والحقيقة أن هذه السياسات الاقتصادية ستبقى قفزة في الهواء وكذا مجهولة النتائج لأنها ومهما تعددت الآراء واختلفت وجهات النظر فكلها تنصب حول هذا الرأي، وستحمل نتائجها إجابات هذه الأسئلة الفترات القادمة وخصوصا منها على المدى المتوسط.

المطلب الثالث: خصائص الإقتصاد الجزائري

لابد من معرفة طبيعة الإقتصاد الجزائري وتبيان مدى إستداده وتأهيله لإستغلال الفرصة الحقيقية والمتاحة لتحقيق إندماج ناجح في النظام الإقتصادي العالمي بصفة عامة، وفي النظام التجاري العالمي بصفة خاصة، ويمكن إجمال خصائص الإقتصاد الوطني في النقاط التالية:

1- درجة الانفتاح:

تقاس هذه النسبة حسب درجة الاعتماد على التجارة الخارجية تصديرا وإستيرادا فكلما زادت هذه النسبة كلما تورطت الدولة في علاقاتها الإقتصادية الدولية.

إن الإقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح بدرجة معتبرة حيث تجاوزت نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل الخام 40% ، فالمشكل في انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ليس في البحث عن تحقيق مزيد من الانفتاح وإنما حدود الإشكالية ذات بعد داخلي بالدرجة الأولى ، فالمشكلة هي تشويه الإقتصاد الوطني واختلال هياكله الإنتاجية، فالسؤال المطروح هنا حول تصحيح هذا التشوه والاعوجاج وهنا تكمن كل مشاكل التكيف والتعامل مع متغيرات المرحلة القادمة.

2- نوعية التخصص:

ما ينبغي التركيز عليه في دراسة تخصص اقتصاد ما هو محتوى الانفتاح من كلا جانبيه تصديرا وإستيرادا:

- **من جانب التصدير:**

سوق التصدير الرئيسي للجزائر يتمثل في مواد أولية هي المحروقات نلاحظ أن 4/3 من الصادرات خارج المحروقات ترتكز في المواد المصنعة وهي مواد لا تتمتع بمزايا تنافسية معتبرة، وهي لا تتطلب كثافة مرتفعة من العمل ورأس المال ، وجل المواد منتجات طاقوية.

كما أن المحروقات ليست معنية مباشرة باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حيث أن هذه الأخيرة عاملت المحروقات كحالة خاصة والدافع لهذا الإقصاء أن الدول المتقدمة لا يهمها إثارة هذا الموضوع حفاضا على سيطرتها على هذا المصدر الحيوي كمية وسعرا.

- **أما جانب الإستيراد**

تحتل المواد المصنعة المرتبة الأولى تليها في المرتبة الثانية المواد الغذائية وفي المرتبة الثالثة تأتي المواد الاستهلاكية غير الغذائية.

على هذا المستوى لا يمكن انتظار أثر إيجابي ملموس لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجـــارة، طالما بقية بنية صادراتها على ما هي عليه، فالنظام العالمي الجديد يولي أهمية أكبـــر للمنتجـــات الصناعية والخدماتية.

3- القدرة على التكيف: [1]

تشهد الجزائر منذ سنوات عديدة إصلاحات اقتصادية شاملة تعبر بالتأكيد عـــن إرادتهـــا لتحقيـــق الانسجام والملائمة مع ما تقتضيه ترتيبات النظام العالمي ككل، والجزائر قد خطت خطوات عملاقـــة فـــي إطار برنامج التثبيت الإقتصادي الكلي الذي انطوى على إجراءات تحريرية عديدة وهي تمثـــل إجـــراءات تخص برنامج التعديل الهيكلي (الخوصصة وإعادة هيكلة القطاع العام).

ونعني بالتكيف هنا قدرة النظام الإقتصادي على إرادة توزيع المواد (المـــداخيل) بـــين مختلـــف القطاعات الزراعية والصناعية وقطاع المحروقات وخاصة القطاعات التي تنتج سلعا قابلة للتداول والاتجار عالميا.

وترجع أسباب هذا التكيف إلى:

- طبيعة السياسة المتعاقبة التي ظلت تجتر خطاب ترقية الصادرات خارج المحروقـــات دون وجود تكفل جدري بمتطلبات هذا التوجه.
- كما لا يجب أن ننسى الأزمات المنية والسياسية التي مرت بها الجزائر في 1992م وأثرها السلبي على الإقتصاد.

4- العزلة الإقليمية:

من منظور التحولات العالمية الحالية والتوجه نحو التكتل الإقليمي ، يمكن اعتبار الجزائر تعـــاني عزلة إقليمية خانقة ، على الرغم من لانفتاح الإقتصادي الكبير على العالم الخارجي.

فالجزائر غير منتمية لأي ترتيبات إقليمية أو جهوية وهذا يضعف موقفهـــا كدولـــة منفـــردة مـــن المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، إن أول محاولة لفك العزلة هي عقد إتفاق الشراكة مـــع الإتحـــاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

---

[1] موقع الانترنت، www.univ-batna.dz 2011/02/07 .

خلاصة الفصل:

لقد فرضت التطورات والتغيرات التي تبلورت خلال السنوات الأخيرة نفسها على النظام الاقتصادي العالمي، وفي ظل الأحداث المتسارعة في عالم اليوم ومع وجود مختلف مظـــاهر العولمـــة الاقتصـــادية والسياسية والمتمثلة قي مختلف المنظمات العالمية والتكتلات الاقتصادية والدولية والتـــي هيمنـــت علـــى السوق الاقتصادي العالمي وتسببت في تغيير خريطة العالم الاقتصادية بشكل غير مسبوق، يحمل إنـــذارا لكل القوى الاقتصادية النامية والتي من بينها الجزائر حيث يضع أمامها حتمية الاندماج فيه مـــن خـــلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وعقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي هذين القطبين المهمين.

حيث سنتطرق في فصلنا الثالث والأخير إلى محاولة الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالميـــة للتجارة ومختلف الجوانب المتعلقة بذلك.

الفصل الثالث

الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

خطة الفصل الثالث:

***المبحث الأول:** مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: تطورات مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: تراجع الجزائر عن انضمام متسرع إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثالث: انزعاج الجزائر خلال مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة

***المبحث الثاني:** الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: الآثار المتوقعة على الهيكل الاقتصادي

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة على الهيكل الإجتماعي

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة على الهيكل السياسي

***المبحث الثالث:** سبل مواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة

المطلب الأول: التأهيل على المستوى المحلي

المطلب الثاني: التأهيل الإقتصادي على المستوى المغاربي

المطلب الثالث: التأهيل على المستوى الدولي

تمهيد:

سوف نتناول في هذا الفصل إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأهم التحـــديات التي تواجهها في ظل ما وصف في الذي سبقه، وبإسهاب عن وضعية الاقتصاد العالمي والجزائري وأهم التغيرات التي ميزتهما، حيث أعطي لنا صورة عن المناخ والظروف العالمية والمحلية، وبالتالي توضيح وصياغة رؤية حقيقية عن هذا الانضمام بجميع جوانبه وحيثياته الإيجابية منها والسلبية، فسنتطرق فـــي البداية إلى أهم الانعكاسات التي ستجنيها الجزائر من هذا الانضمام وذلك من مختلف الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منها، نمر بعدها إلى أهم ما يمكن أن تتخذه الدولة الجزائرية في هذا الشـــأن مـــن سياسيات وتدابير لتأهيل اقتصادها لمواجهة مثل هذه التحديات والانعكاسات، وذلك بتـــرويض ســـلبياتها والتكيف معها والاستفادة من إيجابياتها، لنخلص في النهاية إلى تطلعات الجزائر وأعمالها في فتح آفاق لها دوليا وداخليا، وهل من وجود لمؤشرات يمكن بلوغها على المدى القريب؟

المبحث الأول: مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: تطورات مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة: [1]

كانت الجزائر دولة مراقبة في منظمة الجات، لتقدم الجزائر بعدها رسميا طلب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في جوان 1996م، وجاء هذا الطلب في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي، في إطار اتفاقية التمويل الموسع، وتزامنا مع مرحلة تميزت بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، حيث أجاب وقتها السيد وزير التجارة "بختي بلعايب" على حوالي 340 سؤال، هذه الأسئلة تمحورت حول سياسة الخوصصة والاستثمار، الأسعار المطبقة والمنافسة، أسعار الفائدة، الرسوم الجمركية والمراقبة بالإضافة إلى الواردات والصادرات، وأن أغلبية هذه الأسئلة كانت من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، وكانت الإجابة على هذه الأسئلة كتابية.

وقد تم توقيف المفاوضات في عام 1999م، لتستأنف بعدها عام 2000م، بصورة متقطعة، مما دفع بالجزائر إلى إعادة صياغة مذكرة الانضمام في شهر جويلية عام 2001م، ليعاد تقديمها من جديد، حيث طرحت أسئلة جديدة والتي تم الرد عليها في نهاية فيفري2002 م من طرف وزير الدولة وزير الخارجية "عبد العزيز بلخادم" آنذاك، وقد بلغ عدد الجولات الثنائية الأطراف التي قامت بها الجزائر إلى غاية 2004م حولي 7 جولات، فضلا عن أربع جولات متعددة الأطراف، واجتماعين مشتركي الأطراف بين الدول والهيئات خصصت للفلاحة، وقد تلقت الجزائر أكثر من 300 سؤال مكتوب.

أما مع بداية سنة 2005م فالجزائر تخوض جولتها الثامنة وذلك عن طريق وفد برئاسة وزير التجارة "نور الدين بوكروح"، حيث يضم هذا الوفد مجموع رؤساء تنظيمات أرباب العمل إضافة إلى عضوين من الأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين حتى يشاركوا كملاحظين في المفاوضات، وتدور المناقشة خلال هذه الجولة حول المواضيع التالية: سياسة الخوصصة المتبعة من قبل السلطات العمومية، المقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات، فضلا عن إجراء الحماية وتخصيص بعض المواد القانونية والحفاظ على سقف من التعريفة الجمركية لبعض المواد الصناعية والزراعية.

حيث بقيت هذه المسائل محل النزاع طوال الجولات المنصرمة ذلك لأن الدول المشاركة تشدد دائما على ضرورة احترام الرزنامة التي توضع فيما يتعلق بإصلاح النصوص القانونية والتشريعية وتحديد سقف الحقوق والتعريفات الجمركية، وآليات تنظيم التجارة بما في ذلك آلية ضبط السوق الموازية ومسألة الدعم الفلاحي فضلا عن قضايا تحرير القطاعات الطاقوية بما في ذلك تحرير قطاعات الخدمات،

---

[1] موقع الانترنت، www.elkhaber.com ، مقالات حول مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة، 2011/03/15م.

وقد اقترحت الجزائر في عرضها المقدم بتحرير 11 قطاع في مجال الخدمات و161 قطاع فرعي للمنافسة، من بينها الاتصالات السلكية وللاسلكية والفندقة، والمياه والصحة والنقل.

والمرتقب أن يرد الطرف الجزائري عن الأسئلة التي طرحت في الجولة السابقة بالموازاة مع تسليم محضر الانضمام وينتظر أن تسمح هذه الجولة كذلك بمباشرة صياغة التقرير الخاص بالمفاوضات والذي عرف تأخرًا، ليقدم بعدها إلى المجلس العام للمنظمة العالمية للتصديق عليه، وهي الهيئة التي تضم الدول الأعضاء (148)، حيث يضل الانضمام رهين موافقة ومصادقة كل الدول، غذ تعمل المنظمة وفق نظام الإجماع، ومن المنتظر أن تنظم الجزائر قبل سنة 2005م لهذه المنظمة.

أما فيما يخص آخر المستجدات بهذا الانضمام فقد أعلن وزير التجارة مصطفى بن بادة يوم الخميس 2010/12/09 أن الجزائر تأمل في أن يتم برمجة الجولة 11 من المفاوضات من أجل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية سنة 2011 [1].

و أوضح بن بادة للصحافة على هامش جلسة للأسئلة الشفهية بالمجلس الشعبي الوطني أن "ملف انضمامنا جاهز و قد أجبنا على 96 سؤالا للمنظمة العالمية للتجارة منذ بضعة أشهر و نحن ننتظر رد اللجنة المكلفة بانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة و نحن نأمل في أن تتم برمجة الجولة 11 سنة 2011".

و قد تلقت الجزائر بين 2008 و 2009 ما مجموعه 96 سؤالا من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة منها خمسة عشر لها تأثير على اقتصادها و التي بسببها لا زالت مسالة انضمامها إلى هذه المنظمة تراوح مكانها منذ سنوات عدة.

و تابع بن بادة يقول "أننا أرفقنا كذلك هذه الإجابات بمذكرة توضح الوضعية الاقتصادية للجزائر و تطلعاتها الاقتصادية في ميدان المنظمة العالمية للتجارة". كما أعرب الوزير عن أمله في استكمال هذه المفاوضات مشيرا إلى أن "الأمر يتعلق بمسار للمفاوضات مفتوح على جميع التوقعات". لقد أجرت الجزائر التي باشرت مسار الانضمام إلى منظمة "الغات" سابقا سنة 1987 عشر جولات من المفاوضات متعددة الأطراف عالجت خلالها 1600 سؤالا يتعلق بنظامها الاقتصادي وعقدت 93 اجتماعا ثنائي الأطراف مع 21 بلدا. و تتعلق هذه المطالب خاصة بتقنين الأسعار و السعر المزدوج للغاز و استيراد المركبات المستعملة و رخص الاستيراد و الإجراءات الصحية و الخاصة بالصحة النباتية والعراقيل التقنية في مجال التجارة و الرسم المحلي على الاستهلاك و الإعانات الموجهة للتصدير.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، www. djazairess .com ، 2011/01/08م.

المطلب الثاني: تراجع الجزائر عن انضمام متسرع إلى المنظمة العالمية للتجارة[1]

على خلفية الخسائر التي تكبدها اقتصادها جراء اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر/أيلول 2005، تعطي الجزائر انطباعا قويا على لسان مسؤوليها، أنها تراجعت عن رهان الانضمام بشكل متسرع إلى المنظمة العالمية للتجارة، بداعي حماية مصالحها وعدم السقوط في فخاخ الماضي.

خلافا لمواظبة مسؤولين حكوميين على التأكيد منذ العام 2003، بأن الجزائر ستنضم في آجال قريبة إلى منظمة التجارة العالمية لإنهاء شد وجذب استمر منذ حزيران/يونيو 1987، يكشف وزير التجارة الجزائري "الهاشمي جعبوب"، في تصريحات صحفية، أن بلاده لم تقرر الإجابة على 96 سؤالا تقدّم بها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تخص مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة المذكورة، ويلفت المسؤول الأول عن قطاع التجارة في الجزائر، أن حكومة بلاده لم تقرر بعد إعطاء الأجوبة النهائية لكون بعض الأسئلة تتطلب دراسة وتفحص".

بهذا الصدد، يرى جعبوب:"الأمر معقد والقضية تتعلق بسيادة دولة، ثم أن معظم المطالب تضر باقتصادنا الوطني"، مشيرا إلى أن لائحة الأسئلة الـ 96 تتضمن خمسة عشر سؤالا تقتضي "دراسة معمقة" نظرا لآثارها على الاقتصاد الجزائري"، ويعدّد الوزير الجزائري محاذير عديدة تنطوي عليها المسألة على غرار تسعيرة الغاز بالسوق المحلية و الخارجية، ناهيك عن السماح بدخول المركبات القديمة للسوق المحلية وإلغاء الرسم الداخلي للاستهلاك على بعض المواد الكمالية وغيرها، و كذا تمكين الأجانب من ممارسة النشاط التجاري بسجلات أجنبية.

يحدث هذا في وقت تتخذ فيه الجزائر اتجاه اقتصاديا معاكسا، من خلال اتجاهها إلى تحرير أسواقها أكثر فأكثر، وإقرار التجارة الحرة واعتمادها على تدابير تصحيحية لتأمين آلتها الإنتاجية وتكريس حماية منظومتها الاقتصادية، وهو ما يعني أن الجولة القادمة للمفاوضات بين الجزائر وعرابي المنظمة العالمية للتجارة، لن يحمل شيئا ذا بال، ويؤشر على بقاء المسألة عالقة إلى إشعار آخر.

وتبعا لما تقدم، بات واضحا أن الجزائر لن ترضخ لضغوطات القوى الكبرى في المنظمة العالمية للتجارة، فبعد إصرار الجزائر لسنوات عديدة بمبدأ تعجيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ها هي الآن تتراجع عبر تأكيد حكومتها أنها ستأخذ كل وقتها للانضمام، احترازا مما يسعى الكبار فرضه.

---

[1] موقع الانترنت، www.emiratetimes.com ، 2011/01/08م.

هذا المعنى أبرزه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، بوضوح قبل أسبوع، حينما شجب في كلمته برسم قمة مجموعة الـ15 المقامة بطهران، فرض شروط تعجيزية على البلدان النامية المترشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما ينجم عن ذلك من انكماش تلك الدول، ولم يستسغ بوتفليقة انحرافات ما سماه "نظام دولي آيل إلى الاضطراب وإلى الأزمات المتواترة وموجه حصرا نحو استئثار أقلية بتجميع واحتكار المنافع على حساب مصالح الأغلبية".

وفي سياق انتقاده غير المباشر لقواعد اللعبة التي يديرها متنفذون داخل المنظمة العالمية للتجارة، رأى بوتفليقة أن القرن الحادي والعشرين لا يمكنه أن يبقى محكوما بمؤسسات ومصادر قرار تعكس موازين لا تمت بصلة للواقع الحالي، بما يفرض تغييرا في العلاقات الاقتصادية الدولية متعددة الأطراف، ملفتا إلى أنّ دول الجنوب تساهم اليوم بقسط معتبر في التجارة العالمية، وزادت بشكل محسوس من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وسبق للجزائر أن شاركت في ثمانية عشر جولة تفاوض منذ بدء مسعاها للانضمام، ردت خلالها على 1500 سؤال وطلب قدمتها الدول الأعضاء، وأنهت الجزائر مفاوضات ثنائية مع خمس دول أعضاء فقط وهي البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا على أن تواصلها مع تسع دول أخرى هي كندا وماليزيا وتركيا وكوريا الجنوبية والإكوادور والنرويج واستراليا واليابان، علما أنّ الجزائر حدّدت في آخر جولة من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، شروطا لدخول الممولين الأجانب 87 قطاعا فرعيا للخدمات، من بين 161 قطاعا فرعيا.

وأوعز مسؤول أوروبي قبل فترة، أن القوى العظمى لن تسمح بانضمام الجزائر إلى الأخيرة، ما لم (يذعن) الطرف الجزائري إلى الضغوط التي يفرضها الأعضاء سيما المجموعة الأوروبية بشأن تحرير قطاع الخدمات وإقرار تسعيرة مغايرة للمواد الطاقوية، من خلال إيجاد حلول لعبور سائر المنتجات على الأسواق الأوروبية، وكذا مشكلة الازدواج الضريبي والوحدة السعرية الموظفة في تسويق المحروقات برفع سعر الغاز في الجزائر، وهو تصور شدّد عليه "بيتر مندلسون" المحافظ الأوروبي للتجارة، عندما أعلن أن "الطريق لا يزال طويلا أمام الجزائر لبلوغ هذا الهدف"، وتلميحه القوي إلى أن انخراط الجزائر في منظمة التجارة قد يتأجل إلى ما بعد العام الحالي، إذا لم تجد الجزائر حلولا وناجعة وشافية لشركائها الجدد، وتأتي هذه التصريحات في سياق مضاد لجزم السلطات الجزائرية أن الانضمام في منعرجه الأخير وبات بين قوسين أو أدنى، بعدما هيأت مناخها التجاري عبر كثير من الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة الجمركية والقانونية، من حيث إقدامها على إلغاء وتحديث وتعديل جوانب متعددة في منظومتها التسييرية على درب تكييفها مع مقومات الانخراط في منظمة التجارة العالمية، وأبدى جعبوب التزام الجزائر

بضمان التنافسية وإقرار تسعيرة موحدة للطاقة بالنسبة للسوق المحلية والخارجية، مفندا ما تردد عن دعم بلاده لمؤسساتها الإنتاجية عن طريق تحديد سعر للطاقة يقل كثيرا عن سعر الطاقة المصدرة، كما أوضح أنّ الجزائر لا تعتمد سعرين مختلفين للطاقة على المستويين الداخلي والخارجي.

وقبيل استئناف المفاوضات أوائل الصيف المقبل، أسرت مصادر على صلة بالملف لـــ"إيــلاف" إن مساعي الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية قد تستمر في الاصطدام بإرادات أعضـــاء نافــذين لا يشاطرون المنظور الجزائري لإيجاد مخرج لمعضلة الطاقة والخدمات التي تركت مسار الانضمام معلقــا منذ سنة 1998، ولعلّ الموقف المعبّر عنه من طرف المحافظ الأوروبي للتجارة "بيتر مندلســون" عــن كون القضايا المتصلة بقطاعي الطاقة والخدمات، "لا يمكن تنحيتهما جانبا أو التعامل معهما باســتخفاف"، إنما يعكس عدم استساغة الأوروبيين لتعاطي الجزائريين مع النقطتين الآنفتي الذكر، ومحاولتهم التقليل من حدتهما عن طريق تبني الخطاب ذاته الذي تسقطه المجموعة الأوروبية.

ورغم الحسم في نقاط متعلقة بحرية تنقل لحوم الغنم والحليب، بالإضافة إلــى أنشــطة الاتصــالات الموجهة للمؤسسات، بيد أن التحفظات لا تزال أيضا مستمرة بشأن ملف اســتيراد الســيارات القديمــة، ومشاكل أخرى تمسّ الحقوق الجمركية على الحليب، وهذا الشق أبرزه وزير تجارة زيلندا الجديدة، هون فيل جوف، عندما كشف مؤخرا إن المفاوضات تبقى عالقة بسبب سؤال حول تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية لإنتاج الحليب ومشتقاته، علما إن هذه المنتجات أهم ما تستورده الجزائر.

ويقول العارفون بالشأن الاقتصادي الجزائري، إن السلطات هناك رغم أنها "تضع الانضــمام أولــى أولوياتها في المرحلة القادمة لتطوير اقتصادها"، إلا أنها تعارض تقديم مزيدا من التنــازلات، إذ ليســت مستعدة –على الأقل في الوقت الراهن– للتخلي عن التسعير المزدوج للطاقة في الأسواق المحلية والدولية، كما لا تريد إقرار نمط آخر لمنظومة الخدمات، تبعا للمصاعب التي تواجهها البلاد جراء تحديث وتحرير الخدمات، في وقت تتعالى الأصوات المنتقدة لما يشهده القطاع المذكور، بحكم ما ينتابه من تقدم بطيــئ، واستمرار ما يلف المصارف المحلية ومحدودية استثماراتها وعوائدها برغم كل الخطابات التي تحــدثت عن إصلاحات متسارعة وفعالة منذ إنشاء الدولة الجزائرية لوزارة مكلفة بالإصلاح المالي العام 1999.

وكانت الجزائر كشفت قبل فترة، أنّها قطعت نحو 95 في المائة من أشواط انضمامها إلــى المنظمــة العالمية للتجارة، وصرح كبير المفاوضين الجزائريين "شريف زعاف" تتويج انضــمامها إلــى المنظمــة المذكورة قبل نهاية العام الجاري، بيد أن الرهان لم يتحقق وقد يتأجل لسنتين إضافيتين، رغــم تقــديمها عرضا جديدا للتعريفات الجمركية للمنظمة العالمية للتجارة، ما سيسمح لها باستكمال مفاوضاتها مع ست

دول عضوة في المنظمة التي لا تزال تبدي بعض التحفظات التي لا تزال تبدي بعض التحفظات إزاء انضمام الجزائر إلى حظيرتها بسبب وضع الجزائر كبلد نفطي.

المطلب الثالث: انزعاج الجزائر خلال مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة [1]

عبرت الجزائر عن انزعاجها من مواقف الاتحاد الأوروبي خلال جولات مفاوضات الجزائر من اجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأكد احد أعضاء الوفد الجزائري المفاوض أن الاتحاد رفقة الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا يقفون وراء عدم تسجيل تقدم في مسعى انضمام الجزائر للمنظمة.

وحمّل السيد لعموري براهيتي المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وأحد أعضاء الوفد الجزائري في مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي جانبا من المسؤولية في تأخر دخول الجزائر في المنظمة، وأكد أن الجزائر كانت تأمل في أن يساهم اتفاق الشراكة الموقع بين الجانبين سنة 2005 لتحويل الاتحاد الأوروبي إلى شريك حقيقي للجزائر غير أن ذلك لم يحدث الى غاية الآن، وأكثر من ذلك فإن الاتحاد رفقة استراليا والولايات المتحدة يطرحون نفس الأسئلة ويثيرون نفس التساؤلات كلما انعقدت جولة مفاوضات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

وجاءت هذه التوضيحات من السيد براهيتي خلال ندوة صحفية نشطها أمس بفندق الجزائر بالعاصمة رفقة السيدة إيناس غيو المستشارة الأولى في ممثلية الاتحاد الأوروبي بالجزائر على هامش ورشة عمل حول برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث تحدثت فيها المسؤولة الأوروبية عن قلق بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في قانون المالية التكميلي لعام 2009، وكذا مطالبة الجزائر الطرف الثاني في اتفاق الشراكة بإعادة النظر في بعض بنوده.

وأوضح المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن الجزائر لا تتدخل في شؤون الآخرين ولا تقبل أن يتدخل احد في شؤونها الداخلية، وأن الإجراءات المتخذة في إطار قانون المالية التكميلي لعام 2009 " هي إجراءات سيادية جاءت لحماية الاقتصاد الوطني" وأضاف أن الجزائر "لا تقبل دروسا من أي طرف كان وأنها تعمل حاليا على تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأوروبي كي يكون شريكا حقيقيا لها وأن لا تقتصر هذه العلاقات على المبادلات التجارية فقط".

---

[1] موقع الانترنت، www.el-massa.com، 2011/02/02

وبدت المسؤولة الأوروبية خلال الندوة الصحفية في تناقض صريح عن ما أعلنت عنه في كلمتها الافتتاحية لورشة العمل، فبعد أن أشارت الى تفهم الاتحاد الأوروبي لمطلب الجزائر بإعادة النظر في بنود اتفاق الشراكة، أشارت في المقابل إلى أن الاتحاد له مآخذ عديدة على تحفظات الجزائر حول بنود الاتفاق، كما أن هناك تسرعا في الحكم عن النتائج المسجلة، وأن الكثير تحقق في ظرف خمس سنوات منها على وجه الخصوص الارتفاع المتزايد للاستثمارات الأوروبية خارج المحروقات وتزايد اهتمام دول أوروبية جديدة بالسوق الجزائرية.

وما كان أمام المسؤول الجزائري إلا الرد على هذا التوجه الأوروبي، وأكد ان الاتفاق وقع في ظرف معين وأن معطيات عالمية كثيرة تغيرت وأن الجزائر هي الأخرى عرفت تغيرات عميقة، الشيء الذي استدعى طلب إعادة النظر في العديد من بنود الاتفاق، وتحدث في هذا السياق عن لقاء غير رسمي يعقد شهر أفريل القادم لتقييم مدى تقدم تطبيق المقترحات الجزائرية التي عرضتها مؤخرا بغرض إعادة النظر في بعض نقاط الاتفاق، يتبعه لقاء رسمي في شهر جوان يخصص لتقييم اتفاق الشراكة في إطاره الشامل.
ومن جهة أخرى، خصصت الورشة المنظمة أمس والتي شارك فيها ممثلون عن عدة قطاعات منها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ووزارة الصناعة وترقية الاستثمار وبعض الممثلين عن السلك الدبلوماسي الأوروبي المعتمد في الجزائر للكشف عن الخطوط العريضة لبرنامج دعم "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2" الرامي إلى دعم هذا النوع من المؤسسات في الجزائر قصد تمكينها من التحكم أكثر في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

ويهدف هذا البرنامج الذي يعد الثاني من نوعه الى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتمكينها من إعادة كسب سوقها الداخلية لكن أيضا من أجل النمو دوليا بما يسمح لها بالاستفادة من الإمكانات التي تتيحها الاتفاقات الدولية وانفتاح السوق.

وتقدر قيمة هذا البرنامج الموقع بين الاتحاد الأوروبي ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 44 مليون أورو40 مليون أورو مساهمة أوروبية و4 ملايين من الجانب الجزائري.
وقال مدير برنامج دعم "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2" السيد عبد الجليل كسوسي أن هذا البرنامج يساهم في وضع استراتيجية وطنية للنوعية والتقييس والتصديق.

كما سيسمح البرنامج بدعم الهيئات الجزائرية لتقييم المطابقة مثل المعهد الجزائري للتقييس والهيئة الجزائرية للاعتماد والديوان الوطني للقياسة الشرعية على التطور لتكوين شبكة وطنية مرجعية ولكي تصبح الكفاءة في خدمة الصناعة.

وتم إعداد قائمة أولى تضم 112 هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات النوعية لتحديد المستفيدين من برنامج الدخول حيز التطبيق في شهر ماي 2009.

كما تشمل نشاطات برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2 برنامج "الجزائر الالكترونية 2013" الذي وضعته وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا وسائل التمويل وصناديق الضمان كصندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قال السيد لعموري براهيتي أن الحكومة خصصت 2.8 مليار أورو لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تشكل نسيجا اقتصاديا هاما في البلاد، وأكد أن هذا القطاع يشغل حاليا قرابة 1.5 مليون عامل، وأن 25 ألف مؤسسة يتم إنشاؤها سنويا.

المبحث الثاني: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

من المتوقع أن تتأثر الجزائر في مختلف المجالات وليس فقط الإقتصادية منها بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تحرير الإقتصاد من جميع القيود وإلى التشريعات الجديدة. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هذا الإنضمام لن يترتب عليه فقط آثار سلبية كما ينظر إليه الكثير من المتشائمين، فلا يمكننا تجاهل ونسيان الآثار الإيجابية على الجزائر وجميع هياكلها.

المطلب الأول:الآثار المتوقعة على الهيكل الاقتصادي [1]

يتأثر اقتصاد الجزائر على غرار دول العالم بتحرير التجارة العالمية وينعكس ذلك على مختلف القطاعات الإقتصادية، سواء قطاع تجارة السلع أو قطاع الخدمات، إضافة إلى تلك المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ويمكن دراسة هذه آثار التي سنقسمها إلى آثار سلبية وآثار إيجابية على النحو التالي:

أولا- الآثار السلبية:

1. آثار تحرير تجارة السلع:

يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- فتح أسواقها أمام المنتوج الأوروبي سيلقى الترحيب من طرف المستهلكين نظرا لتعدد وتنوع السلع وجودتها، وهذا معناه أن المنتوج الوطني لن يكون قادرا على المنافسة مما يؤدي إلى غلق الكثير من المؤسسات بالإضافة إلى رفع عدد الشركات المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة غير المتوازنة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، بالتالي سيكون هناك اتجاه نحو الأنشطة الهامشية غير الإنتاجية التي تمكن من بناء اقتصاد قوي يمكنه المواجهة والاندماج في الإقتصاد العالمي.
- بموجب اتفاقية الجات فعلى كافة الدول المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة رفع الدعم على المنتجات الزراعية، وهذا حتما سيؤدي إلى ارتفاع سعر السلع للمواد الأساسية وقدرت الخسائر التي تتحملها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما يقارب 300 إلى 400 مليون دولار سنويا[2].

2. آثار تحرير تجارة الخدمات:

إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ينتج عنه قيام الدول الأعضاء فورا وبدون شروط بمنح خدمات وموردي الخدمات من أي طرف وعلى أساس الدولة الأولى معاملة لا تقل عن مثيلاتها التي تقدمها إلى أي طرف آخر.

---

[1] موقع الانترنت، www.uni-batna.dz، بحث حول الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، 2007م.
[2] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، 2005م.

إن تحرير تجارة الخدمات في الجزائر انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حتى و إن كان هذا التحرير تدريجي فإنه سوف يخلف آثار سلبية على الإقتصاد الوطني وهذا راجع إلى وضع المؤسسات الجزائرية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية المزودة بالتكنولوجيا والتقنية المتقدمة والخدمات عالية الجودة و الخبرة، في حين مؤسساتها في الجزائر إمكانياتها محدودة في كل الجوانب السابقة وعليه ستقوم منافسة ير متوازنة بين الطرفين مكاسبها ستكون لصالح الطرف الأقوى.

إذن فتحرير تجارة الخدمات تمثل تحدي أمام الإقتصاد الجزائري بالنظر إلى حجم المخاطر التي تترتب عنها لكن تجدر بنا الإشارة إلى أن فتح الأسواق العربية لتجارة الخدمات أمام المنافسة الدولية لا تزال في بدايتها حيث أن معظم الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تضع شروط مشددة مقابل قيام شركات الخدمات و البنوك الأجنبية بفتح فروع لها في أراضيها.

3. الآثار المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية:

تضمن هذه الإتفاقية حماية شاملة لكل ما يتعلق بمجال الملكية الفكرية بما في ذلك التكنولوجيا و براءات الإختراع و العلامات التجارية و غيرها.

و عليه فإن الجزائر في حالة انضمامها لن يكون باستطاعتها تقليد و نقل و محاكاة منتجات الدول الغربية، إذ سيصبح لزاما عليها أن تدفع و باستمرار حقوقا للشركات صاحبة الاختراع من أجل إنتاج منتجات تماثل منتجاتها سيؤدي إلى إرتفاع تكاليف هذه المنتجات المحلية مما يؤثر على درجة منافستها. أما في حالة رفضها للدفع فهذا معناه تخليها عن إنتاج هذه السلع، وبالتالي ستعاني من التبعية للسوق الخارجية.

إن الجوانب التي تعالجها الإتفاقية و المتعلقة بحقوق الملكية كثيرة نذكر منها المجالات التالية: حقوق الطبع، العلامات التجارية، الأدوية، صناعة الملابس الجاهزة، المؤشرات الجغرافية.

4. الآثار الناجمة عن تخفيض الإيرادات:

إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الإيرادات العامة وهذا راجع للأسباب التالية:

- ستتكبد الخزينة العمومية خسائر معتبرة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات لأكثر من 25 % من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية وهو ما يعادل من 1 إلى 1.5 مليار دولار سنويا.
- تخفيض التعريفة الجمركية ثم إلغاؤها كليا سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع وتيرة الإستيراد على حساب التصدير، وهذا سينجم عنه من جهة خلل في ميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى صعوبة تصدي الصناعة الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج. الأمر الذي ينتج عنه الكثير من المؤسسات و بالتالي خسائر إضافية للخزينة العمومية.

- الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية، كون الجزائر تعاني من التبعية الغذائية و الإعتماد على المصادر الخارجية لتغطية الطلب المحلي. وهذا راجع إلى رفع الدول المتقدمة لدعمها للمنتجات الزراعية.
- التكاليف الناتجة على زيادة الدعم والتحويلات الإجتماعية المتعلقة بالبطالة و ارتفاع معدلات الفقر نتيجة للتحولات الإقتصادية الجارية و التي تقدر بحوالي 2.5 مليار سنويا.

إن مجموع هذه التكاليف لا يقل سنويا عن 4 مليار دولار و هذا المبلغ لا يمكن تعويضه إلا بتبني الدولة إستراتيجية فعالة لتأهيل اقتصادها الوطني.

ثانيا- الآثار الإيجابية: [1]

بعد كل ما تقدم من آثار سلبية، هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود آثار إيجابية مترتبة عن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية و التي نوجزها في التالي:

- انتعاش الإقتصاد العالمي و خروج البلاد الصناعية من حالة الكساد الذي تعاني منه منذ السبعينيات، لأن النشاط الإقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية. ويؤدي بدوره إلى زيادة ونمو اقتصادها ينطبق على الجزائر ما ينطبق على الدول النامية.
- الحماية التي توفرها قوانين اتفاقية الجات للدول النامية، و ذلك من خلال ضبط قواعد السلوك للتجارة العالمية و تقنيتها و ذلك بربطها باتفاقية ملزمة لجميع الأطراف.
- رفع الدعم على المنتجات الزراعية يؤدي إلى إعادة الإعتبار للقطاع الزراعي من جهة، و من جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة ربحية المنتجات المحلية، و هذا ما يحفز المنتجين الزراعيين في الجزائر بالإهتمام أكثر بهذا القطاع.
- تحرير حركة عوامل الإنتاج، مما يساهم في زيادة كفاءتها و إعادة توزيعها بكيفية و احتياجاتها في السوق.
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية و مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء و تكاليف الإنتاج المحلي و تخفيض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة و منه استقرار المستوى العام للأسعار و كذلك زيادة الإنتاج[2].

مما سبق يتضح أن الآثار الإيجابية الناجمة عن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة هي أقل بكثير من الآثار السلبية التي تتحملها، و لما كانت الجزائر ليست بمعزل عما يجري في العالم و الإندماج

---

[1] براهمية نبيل، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة باجي مختار،عنابة، 2004م، ص183 .

[2] بوطالب قويدر، العولمة والمنظمة العالمية للتجارة، التحديات والآثار على الاقتصاديات العربية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، ص 344.

في الإقتصاد العالمي ضرورة لا مناص منها، فلزاما عليها تبني إستراتيجية تقوم على هيكلة اقتصادها قصد تحسين وضعها و تخفيض درجة اعتمادها على الخارج. كل هذا من أجل تعظيم مكاسب الإنضـــمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تقليص السلبيات لتكون المصلحة لصالح الإقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة على الهيكل الإجتماعي: [1]

نتيجة بداية تطبيق الجزائر للإلتزامات الخاصة باتفاقية الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ســوف يترتب على هيكلها الإجتماعي آثارا سلبية و إيجابية نوجزها في بعض النقاط التي نراها أساسية كالتالي:

1.الآثـــــــــــــار السلـــــــــــــبية:

1.<u>القدرة الشرائية:</u>

يمكن التعبير عن القدرة الشرائية بتوفير السيولة مع تدني قيمتها الحقيقية، و هذا ما تعاني منه حقيقــة مداخيل المجتمع الجزائري. ترتب عن اتفاقية تخفيض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة (دولار) ارتفــاع مستوى الأسعار و فقدان قيمة النقد الحقيقية. حيث أصبح مبلغ كبير من النقد يلبي حاجات ضــئيلة جــدا للمواطنين، أضعف إلى هذا انخفاض المداخيل و عدم قدرة الطبقات المتوسطة و الفقيــرة تلبيــة معظــم حاجياتها الأساسية أمام السلع التي تعتبر كلها مستوردة بالعملة الصعبة.

2. <u>البطالة:</u>

نتيجة لتحرير الأسواق و دخول المستثمرين الأجانب وسياسات التي بدأت الجزائر في تطبيقهــا مــن إعادة هيكلة المؤسسات، و خوصصة،تبلور وبرز مشكل تسريح العمال المشكل الذي أصبح أكثــر تخويفــا للكتلة العاملة التي تزداد عددها يوميا، حيث تعرف الجزائر تضخما للعمال في كافة المستويات مؤسســات العمومية و أكثر من هذا توظيف عدد يفوق ما تتطلبه المؤسسة من عمال، نتيجة إنتهــاج سياســة تحريــر السوق المحلي سوق يعرف سوق العمالة أزمة ذلك بزيادة العرض عن طلب، العامل الذي يفوز البطالة لعدد كبير من العامل القادرين عن العمل، و تسريح العديد منهم نتيجة طرح العديد مــن المؤسســات العموميــة لعملية الخوصصة.

3. <u>خروج المستثمرين الصغار من السوق:</u>

نتيجة لتحرير للأسواق الداخلية و فتحها أمام الموردين و مترتب من انخفاض قيمة التعريفة الجمركية عليهم، و رفع الحماية من طرف الدولة على المستثمرين المحليين الصغار و المستثمرين الأجانب، نظرا لما يتمتع به هذا الأخير من خبرة و جود النوعية و قلة التكاليف هذه المنافسة غير عادلة سوف تسرع من إفلاس و خروج العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سوق المنافسة و بالتالي تفقير العديد من الأسر.

---

[1] الموقع الالكتروني، www.google.ae، مقالات مختلفة عن الوضعية الاجتماعية، 2011/03/31.

4. الفقر:

ينتج عن تدهور القدرة الشرائية و تسريح العديد من العمال من المؤسسات و افلاس الكثير من هذه الأخيرة ما يسمى بظاهرة الفقر التي تهدد كيان المجتمع والعائلة الجزائرية بصفة خاصة حيث تعيش معظم العائلات في مستوى ما دون الفقر عاجزة حتى على تلبية حاجياتها الضرورية من مأكل ومسكن...الخ نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية و تريدها سوف تتوسع ظاهرة انتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة في المجتمع الجزائري و هذا ما سيقف عائقا أمام عمليات التنمية.

5. الطبقية:

في ظل انتهاج الرأسمالية و فتح الأسواق الجزائرية على العالم سادت فكرة الغني يزداد غنى و الفقير يزداد فقرا، سرع هذا بتلاشي الطبقة المتوسطة في المجتمع و سمح بظهور طبقتين: الطبقة الرأسمالية قيادية و طبقة العمال المنقادة و هذا ما يلاحظ الآن في المجتمع أن هناك طبقة الأغنياء التي تتحكم في زمام الأمور الإقتصادية للبلاد، و طبقة العمال التي تعيش في خدمة الطبقة الأولى و تحت رحمتها ، سمح كل هذا بتجلي و ظهور الفروق الإجتماعية في المجتمع الجزائري.

ثانيا- الآثار الإيجابية:

بالرغم من كل السلبيات المترتبة على الهيكل الإجتماعي الجزائري من جراء فتح الأسواق، ستوقفنا بعض الآثار الإيجابية التي يمكن التطرق إلى بعضها في:

1. تنمية و تطوير خبرات العمل:

نتيجة لتدفق الإستثمارات المباشرة و إستراتيجيات الإنتاج المطبقة في الجزائر و الدورات التكوينية للعمال و الشراكة في التسيير، برزت خبرات عمالية محلية مؤهلة قادرة على اتخاذ القرارات الإقتصادية الصائبة و قادرة على دفع عجلة التنمية المحلية بالطرق و المقاييس العالمية.

2. تنوع ثقافة الإستهلاك:

سمح دخول المستثمرين الأجانب بتقريب سلع و خدمات بأسعار معقولة وجودة عالية للمجتمع الجزائري كالإنترنت والسلع التكنولوجية المتطورة، حيث اتسعت دائرة حاجيات الأفراد وتغيرت ثقافة استهلاكياتهم نحو الأفضل.

3. تحسن في الخدمات المالية:

ظهر مؤخرا في الجزائر تحسنا ملحوظا في الخدمات المالية و خدمات شركات التأمين، كان هذا نتيجة لتبني هذه المؤسسات لتقديم خدمات على المقاييس العالمية، وكذا إعادة هيكلة العديد منها. إضافة إلى استفادة هذا القطاع من الدعم المالي المقدم من طرف المؤسسات المالية، وكذا تغير ذهنية المجتمع الجزائري ورغبته في التعامل مع هذه المؤسسات الخدمية.

بصفة عامة هذه بعض الآثار التي يمكن أن تنجم عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إن لم تتخذ الترتيبات اللازمة لمواجهتها والتقليص من حدتها سوف يتأزم وضع الهيكل الإجتماعي، الذي

يعتبر بمثابة ركيزة للإقتصاد الوطني الجزائري، ويمكن أن نقترح بعض العناصر التي تساعد على التخفيف من صدمة الإنضمام على الهيكل الإجتماعي من خلال:

- اعتماد المشاريع الكبرى التي تمتص البطالة التي تنجم على الإنضمام وتلك التي تعاني منها حاليا.
- اعتماد التكوين المتخصص الذي يحتاجه سوق العمل حتى لا نستمر في تكوين البطالين.
- تفعيل دور التكوين داخل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على كل المستويات بما فيها المسؤولين السامين في المؤسسة.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة على الهيكل السياسي: [1]

يمكن إبراز عدة تأثيرات لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على المستوى السياسي فيما يلي:

1. السيادة الإقتصادية للدولة تحت التهديد:

إن الجزائر وعلى غرار العديد من دول العالم الثالث وهي تسعى للتأقلم مع التحولات الكثيرة التي تحدث على المستوى العالمي، فهي تتنازل عن جزء هام من سيادتها على القرار الإقتصادي المحلي، ناهيك عن السيادة السياسية. ويتجلى ذلك بوضوح إذا ما نظرنا إلى الإتفاق الموقع ما بين صندوق النقد الدولي حول إعادة الجدولة للديون الخارجية والذي أرغمها على القيام بالالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف خبراء ممثلين له، إضافة إلى وضع الإقتصاد الجزائري تحت المراقبة، ومن جهة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فمن غير المبالغ في القول أنها تقوم على الإنقاص من السيادة الوطنية.

2. التخلي عن القرارات السياسية:

نتيجة تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، وفتح أسواقها عالميا تكون قد تخلت عن دورها وفعاليتها الإقتصادية لصالح القطاع الخاص المحلي والرأسمال الأجنبي و الشركات متعددة الجنسيات، وبهذا التصرف تكون الجزائر قد تخلت بصفة مباشرة عن وظيفتها الإقتصادية والذي ينتج عنها ضعف سيطرتها على القرارات السياسية. هذا الذي يتيح للرأسمال العالمي والشركات متعددة الجنسيات الأجنبية السيطرة على النسيج الإقتصادي و القرارات الإقتصادية، الأمر الذي يساعد على إلغاء العمليات الإقتصادية المحلية ويساهم في إضعاف و إلغاء دور الدولة لصالح قوى العولمة[1].

3. التدخل الخارجي في اختيار إستراتيجية مناسبة:

تم اختيار إستراتيجيات الإصلاح الإقتصادي الوطني من إعادة هيكلة المؤسسات والخوصصة تحت ضغط الظروف الخارجية التي تمليها الاتفاقيات والمنظمات والمؤسسات النقدية العالمية على القرار الداخلي الجزائري، نظرا لارتباط وتزايد اعتماد هذا الأخير على التمويل الخارجي بالقروض وكذا الديون المترتبة عليها.

---

[1] عبد القادر لختاتنة، التنمية العربية في ظل العولمة، فعاليات الملتقى بالجزائر، فيفري 2004، ص245.

4. سيطرة المستثمرين الأجانب:

سيطرة المستثمرين الأجانب من شركات متعددة الجنسيات وتكتلات إقليمية على أنظمة الحكم في الجزائر من خلال الدعم المالي للحملات الانتخابية واختيار القادة الذين يحملون في برامجهم سياسات تخدم مصالح هؤلاء الأجانب.

5. التبعية للخارج في اتخاذ القرارات:

يستلزم اتخاذ القرارات محليا بمراعاة الإتفاقية والشروط التي أمضت عليها الجزائر مع الخارج، وبالتالي سوف يكون مآل العديد من القرارات السياسية الإقتصادية إلى قرارات شكلية تحوي في مضمونها التدخل الخارجي، فاتخاذ القرارات آل وسوف يستمر بالمصادقة الخارجية عليه. وعليه فإن الجزائر لن تستطيع القيام بأي خطوة سياسية واقتصادية حتى وإن كانت تخدم مصالحها.

6. التحكم من خلال المجال الإقتصادي:

وتظهر هذه التبعية من خلال الأقمار الصناعية بشكل أعمق من خلال شبكات الإنترنت التي تربط بين الجزائر والعالم، حيث تم وضع رقابة لا حدود لمجالاتها ومداها على التغيرات التي تحدث على مستوى كل الأوضاع الإقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في الجزائر، نتيجة لمواصلة مسيرة المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومحاولة التأقلم مع التحولات الكبيرة التي تحدث على المستوى العالمي، تحتم على الجزائر أن تتنازل على جزء هام من سلطتها خصوصا القرار السياسي.

المبحث الثالث: سبل مواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة

إن الإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي يتطلب ضرورة قيام الدولة بجهود كبيرة لتكييف الإقتصاد الوطني وتأهيله، بحيث أن عملية التأهيل يجب أن تكون على ثلاث مستويات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

المطلب الأول: التأهيل على المستوى المحلي: [1]

يتمثل هذا التغيير في مجموعة من التغيرات والتحولات التي يجب أن تحدثها الدولة في العديد من الميادين والمجالات بالإضافة إلى العديد من السياسات التي يجب أن تتبعها والمتمثلة في:

- تأهيل الإدارة الجزائرية من خلال تطوير الأساليب الإدارية التي تتماشى والأوضاع الإقتصادية، إضافة إلى تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتطوير قدراتها التسييرية.
- مضاعفة الجهود الحكومية لتشجيع المنافسة سواء بين الشركات المحلية المؤهلة أو بينها و بين المؤسسات الأجنبية.
- تمتين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الإقتصادية و المؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الإستثمارية.
- محاربة جذب و استقطاب الإستثمارات الأجنبية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الإقتصادي و ذلك من خلال تحقيق المناخ الإستثماري.
- توسيع قاعدة الصادرات و ذلك من خلال خلق بدائل للصادرات من المحروقات مع العلم أن الجزائر تملك إمكانيات و موارد اقتصادية تتيح لها ذلك مثل القطاع الزراعي و الخدمي.
- الإهتمام بالإستثمار في رأس المال البشري و الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الإقتصادية.

المطلب الثاني: التأهيل الإقتصادي على المستوى المغاربي:

هناك من الأساليب ما يكفي لتأهيل الاقتصاديات المغاربية حيث أن العمل الإقتصادي المشترك لم يعد ضرورة تنموية فحسب بل أصبح أمرا مصيريا في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها العلاقات الإقتصادية الدولية، و ذلك من خلال الانتقال في إطار النشاط الإقتصادي القطري المنفرد أو التعاون الثنائي إلى التعامل الإقتصادي في شكل تكتل اقتصادي. و تتوفر الاقتصاديات المغاربية على عوامل كثيرة تسهل في إيجاد هذا التكتل منها أن المغرب العربي وحدة جغرافية متصلة.

وعليه فإن بناء اتحاد مغاربي فعلي و إنشاء تكتل حقيقي يمكن من تكتل حقيقي يمكن من تعزيز القوة التفاوضية حتى يكون له دور فاعل و مشارك في عملية صنع القرار أضحى ضرورة ملحة و مستعجلة،

---

[1] موقع الانترنت، www.univ-batna.dz، بحث سبق ذكره.

و بتحقيق ذلك فإن الجزائر و الدول المغاربية يمكنها التخفيف من تكاليف التحولات الإقتصادية المحلية و الإقليمية و الدولية، حيث أن هذا الإتحاد سيتيح فرصة أكبر للشركات المحلية من تبادل الخبرات في الإنتاج و التسويق و زيادة رأس المال الذي ينتج من عملية الإندماج، كما أن هذا التكتل سيصبح شـــريكا قويا للطرف الأجنبي يضطره لقبول المشاركة و نقل معارفه و التكنولوجيا. ولا يكفي نجاح دول المغرب العربي في التكتل من خلال اتحاد المغرب العربي، بل يجب التفكير الجدي و السريع في تنسيق الجهـــود مع الدول العربية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن منطقة التجارة العربية الحرة و تفعيلهـــا علـــى أرض الواقع و توسيع نطاق شمولها في أقرب الآجال.

المطلب الثالث: التأهيل على المستوى الدولي:

إن الإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي يستدعي قيام الدولة بتبني إستراتيجية تقوم على عـــدة ركـــائز وهي:

أولا- الشراكة الأورومتوسطية: [1]

يتميز الإقتصاد العالمي ببروز فضاءات اقتصادية جديدة، حيث أصبح مســـار التكـــتلات الإقتصـــادية و الإقليمية و الجهوية سلوكا سياسيا وثقافيا. و الجزائر من بين هذه الدول في سعيها لمواصلة سياسة تأهيل اقتصادها، و تتبع هذا المسار من خلال عقود و اتفاقيات الشراكة و المفاوضات التي تنظمها و ترتبها مع الإتحاد الأوروبي حيث تعتبر هذه الإتفاقية ترتيبا حمائيا لاقتصاد الجزائر و الدول المغاربية من مخـــاطر العولمة الاقتصادية على المدى القصير و المتوسط.

إن الجزائر بحاجة إلى مشروع قومي بأبعاده الإقتصادية و الإجتماعيـــة و الثقافيـــة و العلميـــة و التكنولوجية، حيث يقوي و يدعم مركزها التفاوضي في إطار الشراكة من خلال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من المساعدات المالية.

ثانيا- تقليص المديونية و الاستفادة من الثورة العلمية:

تسعى الجزائر إلى تركيز معظم السياسات و الإستراتيجيات لتأهيل الإقتصاد الوطني على المستوى الدولي من خلال تقليص حجم المديونية الخارجية و التخلص من التبعية الإقتصادية و السياســـية و كـــذا إعـــادة التوازن لأسواق رؤوس الأموال، و التقليص من مستحقات خدمات الديون و فوائدها هذا من جهة، و من جهة أخرى الاستفادة من الثورة المعلوماتية و تكنولوجيا الاتصال من خلال العمـــل علـــى تغطيـــة كـــل مستحدث تكنولوجي على مستوى الاتصال و الإعلام. خاصة فيما يتعلق بظهور شبكات الإنترنت التـــي ساهمت بدورها في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية و الاستفادة من الخدمات التكنولوجية لتخفيض

---

[1] حبيب بوهرور، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 20 سبتمبر 2003، منشورات جامعة منتوري.

تكاليف النقل و الاتصال ما بين الدول، إضافة إلى العمل على التمرن على التكنولوجيا، من خلال منح تسهيلات للمستثمرين الأجانب و الموردين لها و تخصيص تكاليف لإقامة بحوث التطوير.

ثالثا- تفكيك التعريفة الجمركية:

تترقب الجزائر من خلال فتح أسواقها تدفق المزيد من رؤوس الموال و التكنولوجيا و الشركات، وسعيا منها للاستفادة من هذه التغيرات و التطورات الاقتصادية محليا، تسعى إلى مواصلة تخفيض و تفكيك التعريفة الجمركية من خلال التصديق على الاتفاقيات المبرمة تدريجيا، و ذلك بخصوص المنتجات الصناعية و السلع و الخدمات. كما أن الجزائر بتنقيحها للتعريفة الجمركية تكون قد راهنت على الرفع من نجاعة اقتصاد مؤسساتها.

رابعا- تسوية سعر الصرف:

تعتبر عملية تسوية سعر الصرف من المعايير الأساسية لبرنامج التصحيح الهيكلي، نظرا لما له من دور في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات. حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حيوية دخول العملة لتمويل اتفاقيات التجارة الخارجية، وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل وضع الاستيراد في متناول المتعاملين الخواص، و العمل على تحديد أسعار الصرف بطرق تحكيمية تعكس حالة السوق الدولي.

خلاصة الفصل:

تخوض الجزائر المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة منذ 1986م و لم تنضم لحد الآن إليها، رغم أنها في المراحل الأخيرة من هذه المفاوضات. و هذا راجع لأن الجزائر ترفض التنازل و الخضوع بسهولة للشروط التي تفرضها المنظمة و الدول التي لها مصالح اقتصادية معها، فهي تحاول قدر الإمكان المحافظة على سيادتها الإقتصادية.

إلا أن التنازل عن الكثير من القيود و التشريعات التي كانت تضعها الجزائر أمر لابد منه من أجل الانضمام و سيكون له آثار اقتصادية، و سياسية، و اجتماعية ليس فقط من الناحية السلبية، فهناك الإيجابية الكثيرة منها التي تساعد اقتصاد الجزائر على النهوض، و هذا ما تسعى إليه من خلال الدخول في المنظمة.

أما السلبية منها فإن الجزائر و من خلال الندوات التي تنظمها بكثرة لدراسة هذه آثار كما بدأت بتطبيق تأهيلات على جميع الأصعدة المحلية و الدولية.

و نظرا لصعوبة الإنضمام بسبب شروط المنظمة و أعضائها من جهة ، ووضعية الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، فإن على الجزائر أن تحاول التأقلم مع كل تنازل تقدمه من أجل الانضمام كما يجب أن تكون لها نظرة مستقبلية ثاقبة لمواجهة كل تأثير و عليها أن تطور اقتصادها حتى لا تكون العواقب وخيمة، و تحقق أهدافها من الإنضمام.

النتائج

نتائج الدراسة:

من خلال مناقشة محتويات فصول البحث توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية :

- أن دوافع إصلاح النظام الجمركي الجزائري و تحرير التجارة الخارجية، هي دوافع خارجية ناتجة عن ضغوطات المؤسسات المالية و التجارية الدولية.
- تعتمد السياسات التجارية الخارجية على جملة من إستراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، إذ تعمل هذه الإستراتيجيات على الخروج بالاقتصاد الوطني إلى السوق العالمية للمشاركة في اقتسام مكاسب التخصص و التقسيم الدولي للعمل.
- منذ بدء المفاوضات حول الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة مرورا بمختلف الجولات، تركز الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية و اليابان على تحقيق المزيد من السيطرة على الاقتصاد العالمي خاصة و أنها الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي و التجارة الدولية، في حين كانت الدول المتخلفة تفتقر إلى إمكانيات التفاوض و اتخاذ القرار فجعلها هذا العجز مجبرة على تقبل نتائج الاجتماعات و المفاوضات دون إبداء رأيها أو حتى عرض مشاكلها و الدفاع عن مصالحها.
- تبدل المنظمة العالمية للتجارة جهودا كبيرة من أجل تحرير المبادلات التجارية الخارجية من قيودها المختلفة، لا سيما التعريفات الجمركية و ذلك لتشجيع التبادل الدولي و تنمية نشاطات الإنتاج و التصدير، غير أن هذه الجهود غالبا ما تفشل في الدول النامية نتيجة المشاكل التي تعيقها، على عكس الدول المتقدمة التي شهدت جهودها التجارية الخارجية نجاحات عديدة.
- لتأكيد تبني الجزائر للإصلاحات على مستوى نظامها الجمركي، وكذا تجارتها الخارجية، أبدت رغبتها الملحة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الارتباط بها فيما يتعلق بهيكلة الضرائب و الرسوم الجمركية و الالتزام بمبادئها.
- وضع أكبر عدد من شروط الانضمام لحماية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في المدى المتوسط، و هذا يتوقف على مستوى قدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين.
- التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تكفل القطاع العام بالقطاعات الاستراتيجية الكبرى مع الاستقلالية في التسيير.
- أن انضمام الجزائر سيكون له آثار الناحية السلبية التي يجب تفاديها، والإيجابية الكثيرة منها التي تساعد اقتصاد الجزائر على النهوض، و هذا ما تسعى إليه من خلال الدخول في المنظمة.

التوصيات

التوصيات المقترحة:

عبر النتائج المتوصل إليها سنقدم مجموعة من التوصيات نجدها جد ضرورية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن تحرير التجارة الخارجية وفقا للظروف الاقتصادية، الاجتماعية و التنموية التي تعيشها الجزائر، يجب أن تراعي في تطبيقها ما يلي:

1. تحديد الصناعات التي تستحق الحماية فعلا وفق معايير وطنية بحتة و ذلك في إطار السياسة الاقتصادية المعتمدة و ذلك بوضع عدد أكبر من الشروط الانضمام، فهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين.
2. تشجيع الاستثمارات المنتجة النابعة للقطاع الخاص سواء كانت متوسطة أو صغيرة، و كذا القطاع العام.

ج – محاولة إنشاء أسواق داخلية يطبعها التنافس بين المنتجين المحليين بصفة تدريجية و منتظمة.

- ضرورة الحفاظ على القدرات الوطنية من المنافسة الأجنبية في إطار مبدأ الحرية التجارية والصناعية.
- ضرورة اختيار الوسائل و المواعيد اللازمة للاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة إذا تعلق الأمر بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ عليها الآن الاكتفاء بكونها عضو ملاحظ فقط في انتظار اكتساب الخبرة و التجربة اللازمة و بالمقابل تعمل على تحسين و توسيع منتوجاتها لترقية صادراتها خارج المحروقات.

خاتمة

خاتمة:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح أمرا لا بديل عنه و صار مسألة وقت فقط و هو قريب من التحقيق، سيساعد هذا الإنضمام بالإضافة إلى الدخول إلى النظام العالمي الجديد في إنعاش اقتصاد الجزائر الوطني و تنميته من خلال المنافسة الأجنبية و جلب رؤوس الأموال الأجنبية و توفير العملة الصعبة بالإضافة إلى استقطاب التكنولوجيا و هو من أهم ما تستفيد منه الجزائر في الوقت الحالي.

تختلف استفادة الدول من نظام منظمة التجارة العالمية تبعا لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها المالية و التكنولوجية كلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الإمكانيات زادت المكاسب والعكس بالعكس وعلى هذا الأساس لم يقم النظام الجديد على اعتبارات إنسانية تهتم بمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الفقيرة، بل على المنافسة الحادة في جميع الميادين التي تفضي إلى تعقيد هذه المشاكل، ولم يقم على المساواة بل على استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي، ولما كان العالم العربي يتكون من بلدان نامية تصبح مكاسبه ضعيفة مقارنة بتلك التي يحققها العالم الصناعي عما أن هذه البلدان مختلفة اختلافا كبيرا فيما بينها من حيث تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها المالية تصبح استفادتها وكذلك معاناتها من النظام الجديد متباينة ومن بين هذه الدول موضوع الدراسة الجزائر.

حيث أن هذه المنظمة تسعى إلى تحقيق مكاسب للدول الكبرى على حساب الدول الفقيرة واستغلال ثرواتها وخيراتها وفيما يلي بعض حقائق هذه المنظمة:

- عبارة عن تحالف لكبريات الشركات العالمية يتحكم في الدول والشعوب.
- أداة لإخضاع الدول المتخلفة لمطالب الدول الصناعية.
- تنادي بالتبادل الحر مهما كان الثمن.
- تمكن الشركات الكبيرة من نهب الشعوب والدول ورفع أسعار المنتجات بحجة قانون الملكية الفكرية.

ورغم كل ما تقدمه الجزائر من أجل الإنضمام من خلال تغيير تشريعاتها و تقديم تنازلات من حيث القيود الجمركية على السلع المستورة و غيرها، إلا أن اقتصاد الجزائر يبقى بعيدا عن ما يتميز به الإقتصاد الحر أو اقتصاد السوق من استراتجيات مستقبلية و نظام سياسي مساعد على النهوض بالإقتصاد و أهمها فكر اقتصادي واعي و متطور، هذه الأمور ستجعل الإنضمام صعبا جدا على الجزائر.

إن تعثر ملف انضمام الجزائر لهذه المنظمة أكبر دليل على ما سبق حيث تطالب الولايات المتحدة الأمريكية تنازلات بالجملة فيما يخص قطاع المحروقات والبنوك(ركيزة الاقتصاد الجزائري) وهذا من أجل إحكام قبضتها على هذين القطاعين من خلال عمليات الخوصصة.

كما أن الشروط التي تفرضها هذه المنظمة على الدول الراغبة في الانضمام غير واقعية ولا تراعي الأوضاع الاقتصادية لبعض الدول الصغيرة كمبدأ للمعاملة الوطنية والرفع الكلي والشامل للقيود الجمركية الذي يؤدي الكثير من الصناعات الوطنية ومالها من تأثير على ميزان المدفوعات.

في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد لاحظنا أن الآثار السلبية المترتبة عن انضمامها مكلفة جدا وعليه فإنه بأدنى مستوى من الخسائر ولا يمكنها ذلك إلا من خلال تبني سياسات تأهيلية على كافة المستويات المحلية والمغاربية والعالمية، وكذلك يجب تنسيق الجهود وتوحيد الآراء بين الجزائر وباقي الدول العربية باعتبارها دول نامية، وتجاوز الخلافات السياسية والتخلي عن السياسات الانفرادية من أجل تخفيف الأضرار الناجمة عن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عنه من التزامات.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 2004م.
2. عبد المطلب عبد الحميد : الجات و آليات منظمة التجارة العالمية (من أورغواي لسياتل حتى الدوحة) الدار الجامعية، مصر 2003م .
3. محمد سعيد النجار : اتفاقية الجات و آثارها على الدول العربية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995م).
4. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000م.
5. يحيوش حسين: محاضرات في الإقتصاد الدولي، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 2003م.
6. عباس صلاح، العولمة وآثارها في العالم الثلث، الدار العربية، 2004م.
7. أسامة مجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000م.
8. محمد قاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية و الأزمة الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993م.
9. عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، الإقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر 2004م.
10. بوطالب قويدر، العولمة والمنظمة العالمية للتجارة، التحديات والآثار على الاقتصاديات العربية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان 2001م.
11. عبد القادر لختاتنة، التنمية العربية في ظل العولمة، فعاليات الملتقى " الجزائر والعولمة" بالجزائر، فيفري 2004م.

ثانيا: المجلات والملتقيات

1. رسالة الأطلس، مبروك غضبان، العدد 49، من 04 أوت إلى 10 أوت 1997م.
2. مجلة العلوم الإنسانية، حبيب بوهرور، عدد 20 سبتمبر 2003م، منشورات جامعة منتوري.
3. صالحي، آثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2002م.
4. عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999- 2009، فيفري 2004م.

ثالثا: المذكرات

1. براهمية نبيل، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة باجي مختار،عنابة، 2004م.

رابعا: الجرائد

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 34 الصادر في 1988/07/12م.

خامسا: مراجع أخرى

1. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، 2005م.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. www.France-attac.org
2.www.google.ea
3.www.univ-batna.dz
4.www.elkhaber.com
5.www. djazairess .com
6.www.emiratetimes.com
7.www.el-massa.com